

التقرير السنوي ٢٠١٩



المحتويات

نُبذة عامة	٢
أعضاء مجلس الإدارة	٤
المؤشرات المالية	٥
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٦
تقرير الإدارة	١٠
الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	١٨
نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية في ٢٠١٩	٢٥
استعراض الوضع المالي لعام ٢٠١٩	٢٩
تقرير حوكمة الشركات	٣٩
نُبذة عن أعضاء مجلس الإدارة	٥٥
نُبذة عن أعضاء الإدارة العليا	٥٨
الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات	٦٢
دليل الشركات	٦٣

نبذة عامة

تأسس بنك الخليج الدولي ش.م.ب عام ١٩٧٥م في مملكة البحرين كبنك تقليدي يقدم خدمات مصرفية للمؤسسات والشركات، بترخيص من مصرف البحرين المركزي. ومُلكية البنك تعود إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما غالبية أسهمه فتمتلكها المملكة العربية السعودية عبر صندوقها السيادي (صندوق الاستثمارات العامة).

ويعمل بنك الخليج الدولي بشكل رسمي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعالم من خلال شركاته التابعة التي تشمل: بنك الخليج الدولي - السعودية، وشركة جي آي بي كابيتال، وبنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة - المحدود، إضافة إلى فروعها الدولية في كل من نيويورك، وأبو ظبي، ومكتب تمثيلي في دبي. ويُعد بنك الخليج الدولي - السعودية أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة العربية السعودية. ويقع مقره في المنطقة الشرقية، وله مكاتب في كل من الرياض وجدة والظهران. كما يقدم البنك الخدمات المصرفية الاستثمارية عبر جي آي بي كابيتال، ومقرها الرياض، وهي شركة مملوكة بالكامل لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

ويقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية لقاعدة واسعة من العملاء داخل دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها، تشمل حلولاً مصرفية مخصصة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية كإدارة الأصول، وإصدار السندات والصكوك، وإعادة الهيكلة المالية، والطرح الخاص، والتعاملات في أسواق الدين، والملكية الخاصة، والطروح الأولية العامة وتغطية اكتتابات رأس المال، وعمليات الاستحواذ والدمج، إضافة إلى الاستشارات المالية وإدارة الأصول والخزينة.

ويفخر بنك الخليج الدولي بريادته في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط من خلال خدمة "ميم" في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وهي أول خدمة مصرفية رقمية متطورة للأفراد تقدم خدمات سهلة ومبتكرة عن بُعد تتوافق مع أحكام الشريعة.

الشريك المصرفي الذي
يعتمد على الابتكار والخبرات
الإقليمية والحضور الدولي.



أعضاء مجلس الإدارة



الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للمجموعة،
بنك الخليج الدولي،
رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي
(المملكة المتحدة) المحدود



الأستاذ عبداللّٰه بن محمد الزامل
نائب رئيس مجلس الإدارة



الدكتور عبداللّٰه بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور نجم بن عبداللّٰه الزيد
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة

المؤشرات المالية

٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إيرادات (مليون دولار أمريكي)				
٩٠,٤	٣٧,٣	٧٠,٠	(٢٢٧,٠)	٦٣,٠
١٨٨,٢	١٩٠,٠	٢٥٣,١	٢٧٣,٧	٢٨٠,٤
٧٠,٢	٦٦,٢	٧٢,٦	٦١,٢	٦٤,٧
١٩٢,١	٢١٩,٠	٢٤٠,٠	٢٦٥,٤	٢٨٥,٩
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)				
٢٤,١٩٢,٤	٢٢,٩٠٠,٨	٢٥,٤٧١,٣	٢٧,٥٤٦,١	٣٠,٢٤١,٧
٩,١٦١,٤	٩,٧٤٥,١	١٠,٠٤٣,١	٩,٨١٧,٨	٩,٨٧٦,١
٣,٨٨٤,٥	٤,٠٦٦,٤	٣,٩٩٣,٨	٣,٨٩٧,٢	٣,٨٢٨,٤
٢,٤٢٠,٠	٢,٧٦١,٦	٣,٢٦٣,٦	٣,٣٣٨,٠	٣,٥٠٢,٤
٢,٤٣١,٠	٢,٣٥٧,٤	٢,٤١٠,٩	٢,١٩٦,٢	٣,٢٩٦,٣
النسبة (%)				
الربحية				
٣,٨	١,٦	٢,٩	(٩,٩)	٢,٨
٠,٤	٠,٢	٠,٣	(٠,٩)	٠,٢
رأس المال				
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٢)				
١٧,٨	١٦,٨	١٥,٦	١٤,٥	١٨,٤
١٦,٨	١٥,٧	١٤,٧	١٣,٦	١٧,٥
١٠,٠	١٠,٣	٩,٥	٨,٠	١٠,٩
جودة الأصول				
١٦,٤	١٨,٢	١٦,٤	١٤,٨	١٣,١
٣٧,٩	٤٢,٥	٣٩,٤	٣٥,٦	٣٢,٧
السيولة				
٦٠,٠	٥٥,٠	٥٨,٣	٦١,٦	٦٤,٩
٢,١	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٦

^١ الودائع تشمل التمويل الأولي للأجل

كابييتال إنتليجنس	تصنيف موديز	فيتش	تصنيف الائتمان
A+	Baa1	BBB+	تصنيف ودائع طويلة الأجل
-	Baa1	BBB+	تصنيف ديون أولية غير مضمونة طويلة الأجل
A1	P-2	F2	تصنيف ودائع قصيرة الأجل
مستقرة	مستقرة	مستقرة	النظرة المستقبلية

تقرير رئيس مجلس الإدارة



واصل بنك الخليج الدولي الاحتفاظ
بميزانية عمومية قوية في عام
٢٠١٩. وبلغ إجمالي الأصول
الموحدة في نهاية العام ٢٧,٥
مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها
٨ في المئة عن ٢٥,٥ مليار دولار
أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨.

د. عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة



وعكس أدائها التنوع الاستراتيجي الناجح في خدماتنا ومنتجاتنا. ونتجت قوة الأرباح في الواقع عن تحسن الأداء في جميع أعمال المجموعة. وضاعفت جي آي بي كاييتال دخل خدماتها المصرفية الاستثمارية من خلال الخدمات الاستشارية للشركات، إضافة إلى أنشطة إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي. وحققت الاستثمارات في إدارة الصناديق أرباحاً مرتفعة، بينما عززت خدمة المعاملات المصرفية العالمية والخدمات المصرفية للأفراد التنوع الإيجابي في مصادر للدخل.

وارتفع إجمالي مصروفات التشغيل في العام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢٨٥,٩ مليون دولار أمريكي، بزيادة ٨ بالمئة عن مستوى العام ٢٠١٨م، وذلك نتيجة مواصلة الاستثمار في النظم ووسائل رفع كفاءة العمليات، وتضمنت مصروفات التشغيل مبلغاً استثنائياً نشأ عن تعديل في القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة المتعلقة بتقنية المعلومات؛ وإذا استثنينا هذا المبلغ يكون إجمالي مصروفات التشغيل قد حافظ على نفس مستواه في العام ٢٠١٨م. علماً بأن تحمل البنك لهذا المبلغ الاستثنائي سينتج عنه انخفاض في قيمة الاستهلاك بالأعوام المقبلة.

وعادت المخصصات إلى المستويات المعتادة المعتدلة، إذ بلغت المخصصات على القروض والسلفيات ٣٠,٣ مليون دولار أمريكي لهذا العام، وهي نتيجة مباشرة لنهجنا المحافظ في إدارة المخاطر.

وبلغ صافي الدخل بعد المخصصات والضرائب ٦٣,٠ مليون دولار أمريكي مقارنة مع خسارة صافية قدرها ٢٢٧,٠ مليون دولار أمريكي سجلت في العام السابق، نتجت عن قيد مخصصات استثنائية للقروض.

وحافظت القوائم المالية للبنك على قوتها لتعزيز ذلك أسس نموه المستقبلي، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ١٠ بالمئة ليصل إلى ٣٠,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية العام مقارنة مع ٢٧,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية العام ٢٠١٨م. وعكس حجم الأصول مستويات عالية في السيولة، حيث بلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والودائع قصيرة الأجل ١٥,٧ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٥٢ بالمئة من إجمالي الأصول. والأهم من ذلك هو استمرار بنك الخليج الدولي في احتلال موقع رئيس في سوق التعاملات بين البنوك. وظلت مستويات القروض والسلفيات ثابتة عند ٩,٨ مليار دولار أمريكي بنهاية العام ٢٠١٩م.

قوة التمويل

واصلنا في المجموعة تعزيز قدراتنا التمويلية، ما زاد من قدراتنا على توسيع قاعدة تمويل مستقر وبأقل تكلفة لاسيما عبر الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد (ميم) وخدمة المعاملات المصرفية العالمية. وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٦ بالمئة لتبلغ ٢١,٢ مليار دولار أمريكي وتشكل ٩٦ بالمئة من إجمالي الودائع وتتجاوز القروض والسلفيات بأكثر من ضعفين. وفي نهاية العام ٢٠١٩م، كانت نسبة صافي التمويل المستقر في المجموعة ١٦٣ بالمئة، وهي نسبة مرتفعة كثيراً عن الحد الأدنى التنظيمي، الذي حدده مصرف البحرين المركزي وهو ١٠٠ بالمئة. وتعكس هذه النسبة القوية المستوى المرتفع للتمويل المستقر الذي تحافظ عليه كل الوحدات العاملة تحت مظلة مجموعة بنك الخليج الدولي. وتم تعزيز التمويل المستقر عبر صفقة تمويل ذات أولوية بقيمة ٣,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية العام ٢٠١٩م.

المئات الائتمانية

واصلت وكالات التصنيف الدولية خلال العام ٢٠١٩م تأكيد ثقتها في سلامة المركز المالي لبنك الخليج الدولي. وثبتت وكالة التصنيف الدولية "فيتش" التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك عند مستوى "BBB+", مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكدت وكالة "موديز" تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج الدولي عند مستوى "Baa1"، ورفعت توقعاتها من سلبي إلى مستقر. ويعكس هذا الارتفاع توقعات "موديز" باستقرار وضع التمويل المستقبلي للبنك. وتمثل هذه التصنيفات الثابتة التي تصدرها

يسرني أصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك الخليج الدولي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك الخليج الدولي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. لقد استطاعت المجموعة بفضل الله خلال هذه الفترة من تحقيق نجاحات وإنجازات متميزة، كما استطاعت أيضاً مواصلة بناء أسس صلبة ومتينة تساعدها على النمو مستقبلاً. وحققت المجموعة خلال العام المنصرم عدداً من الإنجازات البارزة، كان من أهمها تحويل عملياتها المصرفية في المملكة العربية السعودية إلى بنك محلي في إطار خطة توسع استراتيجية طموحة وجادة. وبهذا، نجح "بنك الخليج الدولي - السعودية" في أن يصبح أول بنك غير سعودي يحصل على رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة العربية السعودية.

عام حافل بالتحديات

حقق البنك نتائج مرضية خلال العام ٢٠١٩م وذلك على الرغم من ضبابية المشهد الاقتصادي العالمي طيلة العام. ولا يخفى على الجميع تأثير منطقة الخليج العربي من جراء انعدام استقرار أسعار النفط نتيجة النزاعات التجارية العالمية والتوترات الجيوسياسية الإقليمية. وقادت هذه الظروف مجتمعة إلى التأثير سلباً على القطاعات غير النفطية، كما أثرت على فرص الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع كل هذه التحديات فإن معظم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي واصلت جهودها الإصلاحية وسياساتها الانفتاحية، وشمل ذلك المضي قدماً بتنفيذ مشاريع ومبادرات مهمة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تسهيل قوانين منح الإقامة، وإدراج أسواق الأسهم المحلية في مؤشرات الأسهم العالمية، وزيادة الاستثمارات الداخلية، وتعزيز سهولة الوصول إلى أسواق رأس المال، والتوسع في إنشاء مشاريع البنية التحتية الرقمية والتقنية. أما الحدث الاقتصادي الأهم في المنطقة، والعالم أيضاً، فقد كان نجاح الطرح العام الأولي لجزء من أسهم شركة أرامكو السعودية.

وقبل نهاية العام الماضي، ظهرت علامات الاستقرار التي عززت التفاؤل وأنعشت الآمال في تحسن الظروف وتعافي الأسواق مع دخول العام ٢٠٢٠م. وكان من معززات هذا التفاؤل تخفيف قيود السياسات النقدية، وتحسن العلاقات التجارية نسبياً بين الولايات المتحدة والصين. لكن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً للأسف، فقد دخل العالم في دوامة تفشي وباء كورونا الجديد الذي انطلق من الصين وأخذ في الانتشار شرقاً وغرباً. وما يزال من المبكر تقييم مجموع الآثار السلبية الناجمة عن تفشي هذا الوباء الخطير على النمو العالمي، إلا أننا نراقب عن كثب الانعكاسات الاقتصادية المحتملة على الأسواق داخل منطقة الخليج العربي وخارجها.

الأداء المالي

واصل بنك الخليج الدولي تحقيق نمو جيد رغم الظروف الاقتصادية الصعبة في محيط أعماله، وارتفاع تكاليف الأعمال التشغيلية نتيجة زيادة مستويات نظم الحكومة، إضافة إلى التقيد بمجموعة جديدة من الأطر التنظيمية التي صدرت أخيراً. ويسرني في هذا الصدد أن أعلن أن الدخل الإجمالي الذي حققه البنك بلغ ٣٨٤,٧ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي في العام الماضي. وكان الدخل الإجمالي في السنة السابقة قد تضمن مبلغاً استثنائياً متعلقاً بقرض كان قد تم شطبه سابقاً. ويعكس الدخل الإجمالي الزيادات في صافي الدخل من الفوائد الذي ارتفع إلى ٢٨٠,٤ مليون دولار أمريكي من ٢٧٣,٧ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٨م، وفي الدخل من الرسوم والعمولات الذي ارتفع من ٦١,٢ مليون دولار أمريكي إلى ٦٤,٧ مليون دولار أمريكي. وبالرغم من اتجاهات الانخفاض غير المواتية في معدل أسعار الفائدة خلال العام ٢٠١٩م، فقد تم بفضل الله تحقيق زيادة في صافي الدخل من الفوائد. وقادت نسبة إيرادات المتاجرة التي ارتفعت إلى ٧٩ بالمئة إلى جني مكاسب قوية بقيمة ١٧,٠ مليون دولار أمريكي، تحققت من خلال الاستثمارات في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) وجي آي بي كاييتال.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

باستمرار أكبر وكالات التصنيف الائتماني في العالم اعترافاً دولياً مستقلاً بقوة قاعدة مساهمي بنك الخليج الدولي وكفاية رأسماله وكفاءة إدارته، فضلاً عن جودة أصوله ومستويات السيولة العالية التي يتمتع بها.

التوسع والانتشار

لقد قضينا سنوات من التخطيط الطموح للتوسع والانتشار لبنك الخليج الدولي، تتوجت بفضل الله في ٢٠١٩م بإنشاء "بنك الخليج الدولي - السعودية"، وأصبح بذلك أول بنك غير سعودي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة العربية السعودية. لقد رأينا في تكثيف وجودنا في السوق السعودية امتداداً طبيعياً لقوة الروابط التاريخية والجغرافية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وتطوراً أساسياً لاستراتيجيتنا الرامية إلى التوسع في دخول الأسواق الواعدة وطرح المنتجات، مع الارتقاء الدائم بمستويات الأداء والجودة والخدمة والرقمنة، ساعين بكل جد إلى الريادة المصرفية عبر تحقيق أعلى قيمة ممكنة لعملائنا وشركائنا ومساهميننا.

وعززنا حضورنا في المملكة العربية السعودية بشكل أكبر عبر إنشاء مركز العمليات الجديد في مدينة الخبر، وكنا بذلك أول بنك محلي يتخذ من المنطقة الشرقية مقراً له. وقد تحقق ذلك من خلال الانتقال السلس للأنشطة التشغيلية للمجموعة إلى مقر عملياتنا الجديد، دون تأثير أعمال البنك وخدماته بفضل الله. واستمر في الوقت نفسه حضورنا الفاعل في كل من: أبو ظبي، ودبي، ولندن، وكذلك نيويورك.

وفي ما يخص الخدمات المصرفية للشركات، فقد حققت خدمة المعاملات المصرفية العالمية نشاطاً متنامياً ونجاحات متتالية في مجال تمويل المشروعات والمؤسسات. أما في ما يتعلق بأسواق رأس المال، فقد قامت جي آي بي كابيتال بدور بارز في عمليات الاندماج والاستحواذ في أسواق المنطقة، إضافة إلى أدوارها الأخرى المهمة المتمثلة في أنشطة ترتيب عمليات التمويل المشترك الكبرى.

الابتكار والاستدامة

لقد أدرنا في بنك الخليج الدولي الأهمية الكبيرة التي ينطوي عليها التطبيق الفعال للتقنيات الرقمية وتحسين تجربة العملاء من أجل تحقيق النجاح في جميع أعمالنا، وذلك تماشياً مع ما يشهده القطاع المصرفي من تحولات تقنية كبيرة بوتيرة غير مسبوقه. لذلك، حرصنا في البنك على تبني "الابتكار" في مختلف جوانبه، إضافة إلى تفعيل التقنية بصفتها قاعدة مركزية للانطلاق أعمالنا ونموها. واستمرت "لجنة الابتكار" على مستوى مجلس الإدارة في تشجيع ودعم تطبيق المبادرات الرقمية التي تساعد على رفع مستويات أدائها، وزيادة رضا عملائنا، وإمدادنا بمؤشرات ومعلومات مفيدة وقيمة حول المنتجات والخدمات التي نقدمها. ويُعد دخول المجموعة عوالم الابتكار والتقنية والرقمنة داعماً حقيقياً لنا في إحداث تأثير إيجابي كبير يعزز قيمة كل ما نقوم به أعمال وخدمات.

واستمر التزامنا بمبادئ الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات التي ننشط فيها تجارياً، وذلك إيماناً منا بأهمية العطاء من أجل النماء في محيط أعمالنا. وتنعكس مبادئ التنمية المستدامة بوضوح في مجال المورد البشرية بالبنك، حيث حرصنا على استقطاب أفراد متميزين وخلق مجموعات عمل عالية الكفاءة. وحرصنا كذلك على خلق بيئة عمل مثالية وإيجاد ثقافة تنظيمية متطورة تدعم عطاء العاملين وتكافئهم على اجتهداتهم وتسعى دائماً إلى إمدادهم بفرص متنوعة وعديدة للتعلم والتطور والنمو.

وسنحرص دوماً على دمج الاستدامة في كل أعمال مجموعة بنك الخليج الدولي عبر العالم، لإيماننا بأهمية توافق أعمالنا مع التغيرات في المتطلبات التنظيمية الدولية. سنواصل السعي للمحافظة على مصالح واهتمامات جميع فئات المجتمعات التي ترتبط بها أعمالنا ونجاحاتها. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أؤكد إلى أن مجموعة بنك الخليج الدولي تعزز وبشكل ترويجي مدروس دمج التمويل المستدام في مختلف أنشطتها وأعمالها، فضلاً عن مواصلة الاستثمار في المواهب وصقلها وتطويرها.

وأجدنا فرصة سانحة هنا للإشارة إلى نقطة تنظيمية مركزية، وهي أننا ملتزمون في المجموعة التزاماً تاماً بأفضل الممارسات في حوكمة الشركات، حيث تشكل الحوكمة حجر الزاوية لخطتنا الاستراتيجية المتصلة بالاستدامة. وقد قمنا فعلاً بتنظيم هيكل إدارة المخاطر في المجموعة لكي يتوافق مع أحدث المتطلبات التنظيمية المحلية والدولية. ولم نكتفي بذلك، بل قمنا بتبني عدد من الإجراءات الاحترازية لرصد أي مخاطر أو تهديدات محتملة، وضمان إدارة عمليات الإقراض والتمويل بأسلوب منهجي مصمم بحكمة ودقة. وبقمنا في البنك بتعزيز الإشراف على محفظة الائتمان الخاصة بنا، وولورنا مؤشرات للإنذار المبكر بشأن الضغوطات المحتملة على المحفظة.

التوجه الاستراتيجي

لقد قمنا في الآونة الأخيرة بتحديث استراتيجيتنا مجموعة بنك الخليج الدولي، كما قمنا بتطوير خريطة طريق الاستراتيجية الجديدة لمصرفنا الذي أنشأناه حديثاً في المملكة العربية السعودية (بنك الخليج الدولي - السعودية)، في سعي جاد نحو الالتزام برسالتنا وتحقيق رؤيتنا والوصول إلى أهدافنا، بل وتجاوز طموحاتنا من أجل تلبية تطلعات عملائنا وشركائنا ومساهميننا. وبصفتنا شريكاً مصرفياً يعتمد على الابتكار والخبرات الإقليمية والحضور الدولي، فإننا نلتزم بمواصلة بناء قدراتنا التقنية عبر تقديم حلول متخصصة تعزز من تقدمنا الرقمي وترفع من مستوى أدائنا ورضا عملائنا. ولا شك بأن عالم الأعمال اليوم، في شقه المصرفي على وجه الخصوص، في حاجة ماسة إلى ابتكار حلول مالية مرنة ومنتجات ذكية للعملاء، وهذا هو المجال الذي نهدف إلى التفوق فيه بخلق ميزة تنافسية تميزنا عن المؤسسات المالية الأخرى.

نظرة إلى المستقبل

مع تزايد المخاطر الاقتصادية العالمية التي يتركز معظمها في استفحال النزاعات التجارية العالمية، وانكماش العولمة وزيادة التوجهات الإقليمية الضيقة، والتحفط الزائد في السياسات النقدية، إضافة إلى تفشي وباء كورونا الفيروسي وما قد ينتج عنه من انعكاسات متعددة طويلة الأمد، فلا مناص من ترجيح تقلص احتمالات النمو الاقتصادي في منطقتنا وفي العالم أجمع. ولكن، ومع كل تلك الظروف التي اجتمعت على الاقتصاد العالمي، إلا أننا ما نزال نأمل بمستقبل أفضل، نقول ذلك متفاulin مع نبرة يغلفها الحذر ومن العوامل الإيجابية التي تعزز ثقتنا بالمستقبل اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو التنوع الاقتصادي بشكل استراتيجي مخطط ومدروس. فلم تمنع الظروف الصعبة التي تمر بها هذه الدول من مضيتها قدماً نحو تطبيق الإصلاحات الهيكلية العميقة، لاسيما المملكة العربية السعودية، في إطار برنامج رؤية ٢٠٣٠ الطموحة، التي قمنا في مجموعة بنك الخليج الدولي بمواءمة خططنا الاستراتيجية بالتناغم معها، دعماً منا للتوجه الحكومي الرامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمارية وتحفيز النمو المستقبلي. كما أن هناك تحركات ومبادرات أخرى جادة في منطقتنا تثير تفاؤلاً بشكل كبير، منها تولي المملكة العربية السعودية رئاسة مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠م، واستضافة إمارة دبي لمعرض اكسبو العالمي ٢٠٢٠، وغيرها من المبادرات الجادة التي تعزز مكانة المنطقة في إبراز الفرص الاستثمارية وتوسيع نطاق الإصلاحات الداخلية البناءة. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى التطورات الكبيرة الاستثنائية التي يشهدها القطاع المالي، التي حفزها تقدم تقنية الاتصالات والتوسع في استخدام الهواتف المحمولة وانتشار شبكات وتطبيقات الاتصال والإنترنت على نطاق كبير، ما ساعد على فتح آفاق جديدة للأعمال التجارية وعزز فرص إطلاق ونجاح المبادرات ونموها، وهو ما يدفعنا للتفاؤل أكثر باقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي وبيئة استثمارية أكثر تقدماً.

إن التخطيط الاستراتيجي المتقدم للبنك واتجاهه المتجدد، مع تركيزه على تنويع العائدات، واعتماد خطة تمويلية فعالة من حيث التكلفة وجودة الخدمة والكفاءة التشغيلية، والاستثمار في الأفراد، يؤكد لنا على وجه اليقين بأن مجموعة بنك الخليج الدولي في طريقها بإذن الله إلى تحقيق المزيد من النجاحات. وبالرغم من أننا نعيش أوقاتاً استثنائية تحيط بها التحديات في كل جانب، إلا أننا على ثقة من متانة المركز المالي للمجموعة وتمتعها بنوع جيد يمكنها من مواصلة أعمالها وتوسيع نطاقها واستثمار الفرص المتاحة للنمو.

شكر وتقدير

وفي الختام، يسرني أن أتقدم بوافر الشكر إلى جميع العاملين في مجموعة بنك الخليج الدولي بلا استثناء، تقديراً لأدائهم الرائع ومهنتهم العالية وتفانيهم الكبير في تطوير أعمال البنك طيلة مسيرة التحول الاستراتيجي للمجموعة، وأنا على ثقة تامة بقدرة كل فرد في مجموعتنا على تحقيق المزيد من النجاحات في الأعوام المقبلة بإذن الله. كما يسرني أن أتقدم أصالة عن نفسي ونياية عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة بوافر الشكر وعظيم التقدير لعملائنا الكرام على ثقتهم الكبيرة بنا وللإسادة المساهمين على دعمهم المتواصل لنا. ولا أنسى أن أشيد بالدور الكبير للجهات التنظيمية والهيئات الرقابية والوكالات الإشرافية في مختلف مناطق عمل المجموعة، لما لها من أثر ملحوظ مشهود في تقويم أدائنا وتحسين البيئة المالية في محيط عملنا ورفع مستوى التنافسية في المجال المصرفي بشكل عام.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وفائق تقديري،

د. عبدالله بن حسن العبدالقادر

رئيس مجلس الإدارة

استراتيجيتنا

رؤيتنا

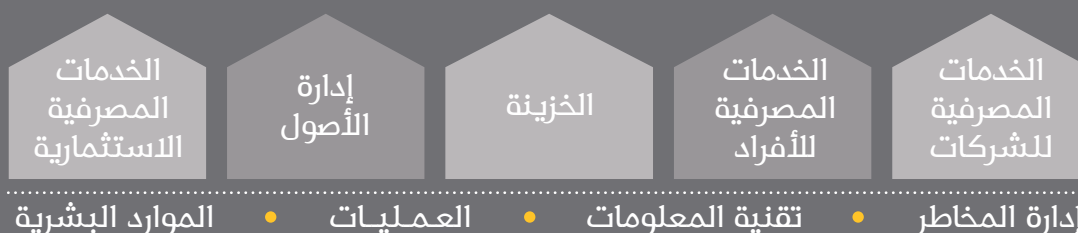
نطمح أن نكون الشريك المصرفي الموثوق المعروف بقدراته الابتكارية وخبراته الإقليمية وارتباطاته الدولية.

رسالتنا

نسعى إلى تقديم حلول مصممة وفق احتياجات عملائنا
تستند إلى قدراتنا الرقمية، من أجل:

- تعزيز خبراتنا المصرفية الرقمية، لأننا نرى الابتكار طريقنا نحو مواصلة التطور.
- تطوير منتجات مالية مرنة وذكية لعملائنا، لأننا نسعى إلى أن نكون الشريك المصرفي المفضل.
- دمج مفهوم الاستدامة المالية في كل أعمالنا، لأننا نهتم بالأثر الذي نتركه على مجتمعاتنا.
- الاستثمار في الكفاءات المحلية وتطويرها، لأننا بذلك نعزز انتماءنا ونخطط لمستقبلنا.
- تعظيم قيمة حقوق مساهميننا، لأننا نلتزم بالارتقاء بأدائنا العام ومواصلة نموّنا.

الركائز الاستراتيجية



الأولويات الاستراتيجية



”

لقد شكّل تحويل عمليات بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية إلى بنك محلي إنجازاً مهماً لنا في إطار خطتنا التوسعية الإقليمية الطموحة. وكانت انطلاقتنا بكل ثقة من مقرنا الرئيس في مملكة البحرين إلى وطننا الآخر المملكة العربية السعودية الأقرب إلينا وجدانياً وجغرافياً، محفزاً استراتيجياً أدى إلى توسع البنك وتعزيز وجودنا في المنطقة“.

تقرير الإدارة





وقد شكّل تحويل عمليات بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية إلى بنك محلي إنجازاً مهماً لنا في إطار خطتنا التوسعية الإقليمية الطموحة. وكانت انطلاقتنا بكل ثقة من مقرنا الرئيس في مملكة البحرين إلى وطننا الآخر المملكة العربية السعودية الأقرب إلينا وجدياً، محفزاً استراتيجياً أدى إلى توسع البنك وتعزيز وجودنا في المنطقة، ووفر لنا إمكانات تدعم نمونا من خلال حصولنا على فرصة عظيمة تسمح لنا بتوسيع قاعدة عملائنا وتطوير عملياتنا كمّاً ونوعاً. وبدا ذلك واضحاً في الإطلاق التاريخي للاكتتاب العام في جزء من أسهم شركة أرامكو السعودية، حيث شاركنا فيه بصفتنا مُستقبلاً رسمياً لطلبات هذا الاكتتاب الاستثنائي الكبير، ونجحنا في نقل ٤ بالمئة من جميع اشتراكات الأفراد، بقيمة إجمالية بلغت ٨,٤ مليار ريال سعودي. وتوسعت بذلك التغطية الجغرافية لبنك الخليج الدولي لتشمل المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي إطار سعيها إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية لمرافق المجموعة وبنيتها التحتية، فقد قمنا بإطلاق مركز العمليات الجديد للبنك بمدينة الخبر في المملكة العربية السعودية. وقد استطاع البنك من إدراك القيمة المضافة لهذه المنشأة الجديدة في وقت قياسي، حيث يعمل فيها الآن أكثر من ٥٠٠ موظف على مدار اليوم، يقدمون الخدمات ويدعمون الكفاءة بشكل متواصل وسلس لكامل منظومة العمل في مجموعة بنك الخليج الدولي. وأدى تبني البنك لمنهجية العمل الجماعي بتناغم إلى دعم جهود توحيد المعايير والضوابط واستقرار العمليات، وهو ما مكّننا من رفع مستوى كفاءة العمليات، ومن ذلك - على سبيل المثال - تطوير أسلوب إدارة فعال للغاية للاكتتاب العام في شركة أرامكو السعودية، كما مكّننا أيضاً من النجاح في تنفيذ أول تدريب متكامل على الإطلاق للتعافي من الكوارث يجريه بنك في المملكة العربية السعودية.

ويشهد بنك الخليج الدولي حالياً عملية تغيير شامل على نحو غير مسبوق في تاريخه، وذلك لإيمان مجلس إدارته بحتمية التطور وإدراكاً منه بأن الابتكار والتقدم المصرفي الرقمي هو الأساس المستقبلي الذي ستقوم عليه خدمة العملاء، وهي أيضاً الأساس المستقبلي لتعزيز كفاءة العمليات. ولا بُد في هذا الصدد من الإشارة إلى جهود لجنة الابتكار الجديدة المنبثقة عن مجلس الإدارة، والذي يُعد وجودها مؤشراً قوياً على الأهمية الكبيرة التي يوليها مجلس الإدارة لكل ما يتعلق بالتقنية والتطور الرقمي. ولا تقوتني الإشارة أيضاً في هذا المقام إلى شراكاتنا المتنامية مع أغلب مقدمي الخدمات والبرامج والتطبيقات المرتبطة بالتقنية المالية، حيث نعمل باستمرار على تطوير ما لدينا من أدوات في هذا المجال الحيوي الذي تزداد أهميته يوماً بعد يوم. والتزاماً منا بالتطور التقني، فقد قمنا بترقية نظام التنفيذ المباشر للمعاملات، ما أدى إلى تعزيز مستوى علاقاتنا مع نظرائنا من المؤسسات المصرفية والمالية الشقيقة. أما على المستوى الداخلي، فقد ارتفعت معدلات الشفافية نتيجة إتباع الربط التقني الفاعل بين إدارات تقنية المعلومات والمخاطر والالتزام في كامل منظومة عملياتنا.

وفي ما يخص مجموعة خدمات مصرفية الأفراد (ميم) التابعة لبنك الخليج الدولي، فقد وصلنا العمل على تعزيز أولوياتنا الرقمية في القطاع المصرفي، وحققنا مجموعة من النجاحات المتميزة في هذا الصدد. فخلال فترة لم تتجاوز الثلاثة أشهر من عام ٢٠١٩م، قدمنا أربع خدمات دفع جديدة للعملاء. كما قدمت "ميم" تطبيقات وخدمات رقمية إضافية، بما في ذلك خدمة فتح الحساب عبر الإنترنت للعملاء بطريقة سلسة وسهلة للغاية. وأجدها هنا فرصة سانحة لإعلان أن التوسع المستمر في خدمات الأفراد في بنك الخليج الدولي سيرتكز أساساً من الآن فصاعداً على تطوير الخدمات والمنصات الرقمية.

كان ٢٠١٩م عاماً صعباً على الاقتصاد، حيث اتسمت مجرياته بموجة من التقلبات والضبابية أدت إلى حالة من انعدام الوضوح في الأسواق بشكل عام. وتسببت التوترات التجارية العالمية التي أجبتها النزاعات المتتالية بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب عدم الاستقرار في الأسواق المالية، والمفاوضات الطويلة المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع تصاعد المخاوف الجيوسياسية والاقتصادية الإقليمية في منطقة الخليج العربي، في ارتفاع مستوى صعوبة ممارسة التجارة والأعمال إجمالاً وبشكل كبير. وقد أظهرت هذه الظروف مجتمعة أهمية توافر أدوات القدرة على الصمود والتكيف مع المتغيرات، وكذلك أهمية ضبط التكاليف والمصروفات وإدارتها بحكمة وروية. ولكن رغم كل تلك الظروف غير المواتية، إلا أن بنك الخليج الدولي بدأ بفضل الله في قطف ثمار عملية تحول البنك التي انطلقت قبل سنوات قليلة وإدراك نتائجها الإيجابية.

وظهر بُعد النظر الاستراتيجي لمجلس الإدارة وقراراته التوجيهية الحكيمة جلياً مع تبلور مجموعة من النجاحات المتميزة بفضل الله، كان من أبرزها:

- تأسيس شركة تابعة جديدة لنا، وهي "بنك الخليج الدولي - السعودية"، في أبريل ٢٠١٩م.
- توحيد عملياتنا ضمن مقر جديد في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية.
- ظهور الأثر الإيجابي لتوجهنا نحو الاعتماد على التقنية والتوسع في القنوات الرقمية.
- نمو أعمالنا في مجال خدمات إدارة الأصول للمؤسسات.
- التركيز الكبير على توسيع نطاق أعمال "ميم" الرقمية للخدمات المصرفية للأفراد في المملكة العربية السعودية.
- التطور الكبير في تعزيز الثروة البشرية في مجموعتنا.



تقرير الإدارة (تتمة)

وقادت مصرفية المؤسسات والشركات التقدم في مجال أعمال المعاملات المصرفية العالمية وتمويل المشاريع، حيث واصلنا التوسع في طرح منتجات جديدة وأيضاً في دخول أسواق جديدة، وبذلك أصبحنا الآن أكثر استعداداً لتعزيز نمونا في هذا المجال، خصوصاً مع ما نمتلكه من مزايا تنافسية جوهرية تتمثل في سمعتنا الطيبة في الأسواق، وكذلك قدرتنا على تطوير تقنياتنا الرقمية لتقديم منتجات ذكية ومرنة تلأئم احتياجات عملائنا. واستمرت وحدة الخزينة في التقدم وحصد نجاحات متتالية على عدة جبهات، خصوصاً في أنشطة السندات المالية، والاستثمارات والدخل الثابت، وأسواق المال. وفي بداية العام المنصرم، أصبحت "جي آي بي كابيتال" عضواً في السوق المالية السعودية "تداول"، وطرحت أول صندوق لفرص أسهم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعملت كمدير اكتتاب رئيس مشترك ومدير إصدار مشترك لأول إصدار لصكوك "خضراء" مقومة بالدولار الأمريكي على مستوى العالم.

أما على الصعيد الخارجي، فقد أسعدنا ما حققه بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) من تقدم "مستدام"، حيث يُعد الآن من المؤسسات المالية التي يشار إليها بالبنان عند الحديث عن تطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهو مقياس عصري مهم في عالم المال والأعمال. لقد أصبح هذا المقياس المهم للاستدامة والتأثير المجتمعي للاستثمار مؤشراً حيوياً في الشركات والأعمال التجارية ومعياراً أساسياً بالغ الأهمية في مزاولة الأعمال. ولقد نجح فريق البنك في المملكة المتحدة في إعادة تركيز وترتيب أعماله بشكل مستدام يتيح له إطلاق مبادرات جديدة على نطاق واسع في إدارة الأصول الأساسية والقطاعات المرتبطة بتمويل التجارة. وأود الإشارة هنا إلى أننا ننظر لموضوع الاستدامة والحوكمة بكل جدية، حيث سنلتزم في بنك الخليج الدولي بالمبادئ الأساسية للحوكمة على الدوام، سواء في مجال إدارة الأصول أو في المجالات الأخرى المرتبطة بالتوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء عبر المجموعة.

ويعتز بنك الخليج الدولي بما يمتلكه من موارد بشرية رفيعة المستوى، ويعتبرها ثروة أسمى من المال، وعنصراً حيوياً في تشكيل قوته والانطلاق به إلى مستقبله الواعد. لذا يمثل استقطاب وتطوير وتدريب الموظفين على جميع المستويات الإدارية؛ من الإدارة التنفيذية العليا وحتى المتدربين من الخريجين الجدد، أولوية استراتيجية لدينا في إدارة البنك. لقد كان بنك الخليج الدولي وما يزال رائداً في استقطاب الكفاءات المحلية وفق معايير مغايرة لما هو متبع في القطاع المصرفي التقليدي، ما أتاح لنا الحصول على كادر بشري في غاية التميز، مكنا من تطوير حلول مبتكرة وامتلاك قدرات فريدة لخدمة مختلف شرائح عملائنا. ونحن في بنك الخليج الدولي نضع المساواة بين الجنسين في طليعة أولوياتنا ونعمل دائماً على ضمان تقديم فرص التطور والارتقاء المهني بالتساوي للجميع، ولا أدل على ذلك من وجود أربع سيدات قديرات بين كبار المسؤولين التنفيذيين في بنك الخليج الدولي. ويشكل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٧٨ بالمئة من موظفينا، ويقف خلف نموهم وتطورهم في البنك برنامج قوي لاستقطاب وإعداد الخريجين. ونحن ملتزمون بالاستثمار في الكفاءات المحلية، وهذا ليس فضلاً منا بل هو واجب وطني ومجتمعي علينا، حيث نقوم بتطوير الكفاءات الواعدة وإعدادها للمستقبل لأننا نرى فيها استثماراً طويل المدى بالغ الأهمية، ولأن فلسفتنا في تطوير الثروة البشرية تقوم على مبدأ عملي أساسي يتمثل في توظيف أفضل الكفاءات الرابغة فعلاً ببناء مسيرتها المهنية معنا، والعمل في البنك أطول فترة ممكنة.

ويسرني أن أعرب لكم عن عظيم فخري بما تم إحرازه من تقدم ملموس حتى الآن في مسيرة التحول في بنك الخليج الدولي، وذلك بفضل الدعم الكبير الذي نلقاه من مجلس إدارتنا الموقر. وكل ذلك التقدم لم يكن ليتحقق لولا جهد وإخلاص والتزام كل التنفيذيين والعاملين في البنك. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام على ثقتهم الكبيرة وحرصهم الدائم على تقدم أعمالنا. ولا يفوتني أن أتقدم بشكر خاص لجميع الجهات التنظيمية بالقطاع المالي في كل الدول التي نعمل بها على تعاونها معنا ودعمها لنا.

وختاماً، أذكركم بأن نبذل قصارى جهودنا لتعزيز حقوق مساهميننا، وتجاوز توقعات عملائنا وشركائنا، وتوفير أكثر الفرص الاستثمارية تميزاً، وتقديم أرقى الخدمات وأجود المنتجات، وتكثيف استخدام التقنيات الرقمية المصرفية المتطورة، وإنجاز خطط التحول الكامل للبنك بشكل يدعم مواجهة التحديات القادمة بكل ثقة، من أجل مواصلة تحقيق أفضل النتائج بإذن الله.

وتقبلوا خالص تحياتي وفائق تقديري،

عبدالعزیز بن عبدالرحمن الحلیسی

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة



تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

زيادة الإيرادات وتنويعها

٧٩%

ارتفاع الدخل من التداول في ٢٠١٩م

٣٠,٢ مليار دولار أمريكي

نمو إجمالي القيمة الموحدة للأصول بقيمة ١٠ بالمئة

٢٨٠,٤ مليون دولار أمريكي

ارتفاع صافي الدخل من الفوائد في ٢٠١٩م

٦٤,٧ مليون دولار أمريكي

ارتفاع صافي الدخل من الرسوم والعمولات

- بلغ صافي الدخل بعد المخصصات والضرائب ٦٣,٠ مليون دولار أمريكي مقارنةً بخسارة صافية بلغت ٢٢٧,٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٨م.
- ارتفع دخل التداول بنسبة ٧٩ في المئة ليصل إلى ١٧,٠ مليون دولار أمريكي، ما يعكس مكاسب قوية حققتها الاستثمارات في الصناديق التي يديرها كل من (جي آي بي كابيتال) وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة).
- تضاعف دخل "جي آي بي كابيتال" المصرفي الاستثماري من الخدمات الاستشارية للشركات، وزادت الإيرادات من أنشطة إدارة الأصول الخليجية بشكل كبير.
- نما إجمالي الأصول الموحدة بنسبة ١٠ في المئة ليصل إلى ٣٠,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية العام مقارنةً ب ٢٧,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٨م.
- ارتفع صافي دخل الفوائد إلى ٢٨٠,٤ مليون دولار أمريكي مقارنةً ب ٢٧٣,٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٨م. وتحققت هذه الزيادة على أساس سنوي على الرغم من بيئة أسعار الفائدة المنخفضة غير المواتية خلال ٢٠١٩م.
- ارتفع دخل الرسوم والعمولات من ٦١,٢ مليون دولار أمريكي إلى ٦٤,٧ مليون دولار أمريكي.

تطوير نموذج تمويلي فعال

٢١,٢ مليار دولار أمريكي

نمت قيمة ودائع العملاء بنسبة ١٦%

ضعفان

مقدار تجاوز ودائع العملاء للقروض والسلف

١٦٣%

معدل صافي التمويل المستقر

٣,٥ مليار دولار أمريكي

التمويل الأولي للأجل

- ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٦ في المئة لتصل إلى ٢١,٢ مليار دولار أمريكي وتمثل ٩٦ في المئة من إجمالي الودائع، وتتجاوز قيمة القروض والسلف بأكثر من الضعف.
- في نهاية عام ٢٠١٩م، شهدت نسبة صافي التمويل المستقر للمجموعة ارتفاعاً كبيراً بنسبة ١٦٣ في المئة، علماً بأن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي هو ١٠٠ في المئة. وتعكس هذه النسبة القوية المستوى العالي للتمويل المستقر، الذي تحافظ عليه جميع الكيانات ضمن مجموعة بنك الخليج الدولي.
- تم تعزيز التمويل المستقر من خلال تمويل مشاريع طويلة الأجل بقيمة ٣,٥ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٩م.
- شكلت ودائع الأفراد ٢٦ في المئة من إجمالي ودائع بنك الخليج الدولي - السعودية.

تقرير الإدارة (تتمة)

تحسين كفاءة التشغيل والتكاليف

الأول	٦+	%١٠
FICO في مجال مخاطر الأمن السيبراني للمؤسسات	إضافة ٦ آليات دفع جديدة للأفراد	نسبة التحسن في نظام المعالجة المباشرة للأنظمة تقنية المعلومات
- تحسين وأتمتة عمليات وإجراءات وضوابط الدفع في المملكة المتحدة. - مواصلة تحديث هندسة مصرفية الأفراد من خلال اعتماد معايير الخدمات المصرفية المفتوحة. - تقديم حل رقمي متكامل قابل للضبط لإدارة المخاطر التشغيلية، وتبسيط عملية إدارة المخاطر التشغيلية مع تدفقات العمل الإلكترونية، وإتاحة المزيد من الوعي والشفافية بشأن البيانات والتقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية. - تقديم العديد من مبادرات الدفع بالتجزئة لعملاء ميم - آبل باي، مدى باي، مدى أون لاين، سي سي بي كونتاكتلس مانديت، أثير، كارد ميرج.	- أدى الانتقال إلى مركز العمليات الجديد في مدينة الخبر إلى تركيز أكثر من 0٠٠ من موظفينا في مبنى واحد مخصص لهذا الغرض، ما أدى إلى تعزيز الفاعلية والكفاءة. - نمو المعاملات المصرفية العالمية وإنشاء بنية تحتية لمنصة إدارة النقد. - في تقرير FICO حول مخاطر الأمن السيبراني الخاصة بالمؤسسات المالية والمصرفية المتوسطة، حصل بنك الخليج الدولي على المرتبة الأولى، ما يُعد شهادة على التزام البنك بتحسين وضعه من ناحية الأمن السيبراني. كما حصلنا من مؤسسة (جارتنر) على تصنيف أعلى بنقطتين من متوسط نظرائنا. - توفير حلول آلية لتحسين دورات الاختبار من خلال عدد من التطبيقات الرقمية.	

جهود البنك ليصبح جهة التوظيف المفضلة

٠%٠	٧٨%	بيئة يتألق فيها المتميزون
إناث من الخريجات الجامعيات	من إجمالي عدد الموظفين بالمجموعة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي	
- تبلغ مساحة أكاديمية التدريب الجديدة في مركز العمليات نحو ١٠ في المئة من مساحة طوابق العمل في المبنى، وهي مخصصة لتوفير التدريبات الصفية والدورات الخارجية للموظفين. وللسنة الثالثة على التوالي، تجاوزنا هدفنا المتمثل في توفير ما معدله 0 أيام تدريبية لكل موظف. - برنامج المنح الدراسية بالتعاون مع جامعة الأمير محمد بن فهد لتمكين المواهب الشابة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال منحهم المساعدة المالية لمواصلة تعليمهم العالي. - شراكة مع كلية لندن للأعمال (LBS) لتطوير برامج القيادات العليا والقيادات المستقبلية. وفي عام ٢٠١٩م، حققت ثلاث دفعات من القادة الكبار الحاليين والمستقبليين، جميعهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، تقدماً في برامجهم. - بلغ إجمالي عدد الموظفين في مجموعة بنك الخليج الدولي ٩٩٧ موظفاً بنهاية عام ٢٠١٩م، ٧٨ في المئة منهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، و ٢٦ في المئة منهم نساء. ويعمل موظفون من ٣٦ جنسية مختلفة في المجموعة.	- توظيف ما يزيد على نصف الخريجين السعوديين الحاصلين على خبرة عمل في البنك عن طريق برنامج "تمهير"، ٧٠ في المئة منهم من النساء. - توظيف موظفين مصرفيين غير تقليديين لتنويع مجموعة المهارات المتوفرة في البنك، ومنح البنك القدرة على تطوير حلول رقمية مبتكرة للعملاء. - برنامج توظيف خريجين ناجح في دول مجلس التعاون الخليجي، 0٠ في المئة منهم من النساء. في عام ٢٠١٩م، دخل معظم الخريجين مجال أعمال الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية. - تشكيل "لجنة تمكين المرأة" لتقديم مقترحات للمساعدة في التقدم الوظيفي للموظفات على جميع المستويات.	

تقرير الإدارة (تتمة)

تعزير تميز الخدمات وجودتها

”نحن لا نوفر منتجات وخدمات لعملائنا - بل نوفر وقتنا لهم.“

نقد بنك الخليج الدولي أول تدريب ناجح واسع النطاق للتعاقي من الكوارث يجريه بنك في المملكة العربية السعودية

أصبحت (جي آي بي كابتال) عضواً في السوق المالية السعودية (تداول)

البنك الرائد في السوق لمدفوعات العمرة

- أصبحت جي آي بي كابتال عضواً في السوق المالية السعودية (تداول)، ما مكّنها من إتاحة الفرصة للعملاء للتداول في سوق الأوراق المالية الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تقدم (جي آي بي كابتال) خدمات استشارية مالية تغطي توظيف الأسهم (الاكتتابات العامة الأولية وعمليات الاكتتاب الخاصة)، وعمليات الدمج والاستحواذ، والخصخصة، واستشارات الديون الاستراتيجية، وإدارة الأصول.
- طوّر بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) نهجاً خاصاً يضمن من خلاله دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات في استراتيجيات الاستثمار بطريقة منظمة، ما يعزز قدرات الاستثمار المسؤول. وفي هذا الإطار تمت إعادة تسمية إدارة الأصول لتصبح إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي، لتركز على ”الاهتمام بالأثر الذي نتركه“.
- نقد بنك الخليج الدولي أول تدريب ناجح واسع النطاق للتعاقي من الكوارث يجريه بنك في المملكة العربية السعودية.
- طرحت مصرفية ميم بنجاح خدمات البطاقات الائتمانية في البحرين.
- طرحت جي آي بي كابتال صندوق جي آي بي لفرص أسهم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف تحقيق نمو في عوائد الاستثمار على المدى المتوسط والطويل في الأسهم المدرجة في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- حقق صندوق جي آي بي للأسهم السعودية، وهو صندوق تقليدي يستثمر في جميع الأسهم المدرجة في السوق السعودية، عائداً بنسبة ١٨,٣٤ في المئة في ٢٠١٩م.
- حقق صندوق جي آي بي لفرص الأسهم السعودية، وهو صندوق يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويستثمر في جميع الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في السوق السعودية، عائداً بنسبة ١٧,٤٧ في المئة في ٢٠١٩م.
- تم تنفيذ منصة تمويل إلكترونية للموردين بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي، وتم دمج ١١٤ مورداً في ”نون“ للتجارة الإلكترونية. وباستخدام ميزتنا الرقمية، تتم رقمنة جميع المعالجات الرئيسية بشكل كامل بما يدعم نظام التنفيذ المباشر للمعلومات، وبفضل خدمة العملاء الأفضل في فئتها، تمكن بنك الخليج الدولي من تطوير منتجات إدارة النقد الجديدة وترسيخ علاقته مع العملاء بصفته بنكاً تشغيلياً رئيساً لهم.
- طرح نظام دفع رقمي للعمرة بنجاح لأتمتة مقبوضات ومدفوعات العمرة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في شركة ”سجل“ التقنية المتكاملة المحدودة. وقام بنك الخليج الدولي بإضافة ما يقارب ٦٠٠ شركة من شركات تنظيم العمرة وأكثر من ٧٠٠٠ وكيل خارجي لدعم مقبوضات ومدفوعات العمرة، التي تعد حساسة من ناحية التوقيت في جميع أنحاء العالم. ويعد بنك الخليج الدولي البنك الرئيس لمدفوعات العمرة بحصة سوقية تبلغ حوالي ٩٠ في المئة.

التحول نحو الابتكار

أثير
atheer

مدا
mada

Apple Pay

- واصل البنك المشاركة في مبادرة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية عبر المجلس الاستشاري وبرنامج جامعة جورج تاون.
- قدم البنك أربع خدمات دفع جديدة لعملائه في السعودية بما في ذلك خدمة Apple Pay خلال ثلاثة أشهر.
- واصل البنك دفع التوجه الابتكاري عبر المجموعة بدعم من لجنة الابتكار على مستوى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ولجنة التوجيه الرقمي على المستوى التنفيذي.
- واصل البنك تعزيز الكفاءات المحلية لدى فريق الخدمات الرقمية والابتكار، بما في ذلك تعيين رئيس الابتكار والشراكات للمجموعة.
- افتتح البنك فرعاً آخر للخدمات المصرفية الرقمية في مدينة الرياض وجهز بأحدث الوسائل وأكثرها تطوراً لمساعدة العملاء على تبني الخدمات المصرفية الرقمية.
- وقع البنك اتفاقية شراكة استراتيجية مع كلية الأعمال بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز المعرفة الرقمية والتعاون والابتكار في السعودية.
- وقع البنك اتفاقية لدعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السعودية مع مؤسسة تقنية مالية رائدة في الخليج لتقديم حلول التمويل.
- تعاون البنك مع ”فنتك السعودية“ لاستضافة منتدى ”الخدمات المصرفية الرقمية ٢٠٢٠“ لدعم التطوير المستمر لقطاع التقنية المالية الذي يشهد نمواً متزايداً في المملكة.

تقرير الإدارة (تتمة)

الصفقات الإقليمية

٨,٤ مليار ريال سعودي



من أبرز الصفقات الإقليمية لهذا العام طرح جزء من أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب العام، حيث تلقت مجموعة بنك الخليج الدولي ٤ بالمئة من طلبات الاكتتاب بقيمة ٨,٤ مليار ريال سعودي.

مجموعة مصرفية المؤسسات والشركات: مصرفية الشركات



شركة نفط البحرين ش.م.ب (مقفلة)

تفويض البنك كمدير ترتيب رئيس ومقرض/ممول ووكيل تسهيلات تجارية وإسلامية عالمي لتسهيل قرض كبير مضمون بقيمة ١,٠٧٠ مليون دولار لمدة ١٦,٤ سنة للمشاركة في تمويل برنامج توسعة وتحديث مصفاة (بابكو).

الشركة القابضة للنفط والغاز ش.م.ب (مقفلة)

تفويض البنك كمدير ترتيب رئيس ووكيل اكتتاب وممول وطرف مقابل في عملية التحوط ووكيل تسهيلات ووكيل الأوراق المالية لتسهيل بقيمة ١,٤٠٠ مليون دولار أمريكي مدته ٥ سنوات لأغراض عامة للشركات، بما في ذلك إعادة تمويل مديونية قائمة.

شركة مجمع شمول التجارية

تفويض البنك كمدير ترتيب رئيس وممول لتسهيل إسلامي بقيمة ٥,٦٠٠ مليون ريال سعودي لتمويل جزئي لتكلفة تطوير مول إقليمي كبير في الرياض.

شركة تمويل الطائرات International Airfinance Corporation

تم تفويض البنك كمدير ترتيب رئيس ووكيل الاكتتاب الوحيد ومدير سجل الاكتتاب والممول وطرف مقابل في عملية التحوط ومدير استثمار وأمين على الأوراق المالية بأجل ٤ سنوات ونصف لعملية إعادة تمويل عقود إيجار طويلة الأجل لـ ٥ طائرات Airbus A330 بقيمة ٣١١ مليون دولار أمريكي لشركة طيران سيادية تقع في دول مجلس التعاون الخليجي.

ألمنيوم البحرين ش.م.ب (ألبا)

تفويض البنك كمدير ترتيب رئيس ووكيل اكتتاب مشترك ومدير سجل اكتتاب ومقرض/ممول ووكيل تسهيلات عالمي ووكيل تسهيلات تقليدي ووكيل استثمار لتسهيلات تمويل إجارة وائتمان تقليدي بأجل ٨ سنوات قيمتها ١,٥٠٠ مليون دولار أمريكي لإعادة تمويل مديونية قائمة.

مجموعة مصرفية المؤسسات والشركات: المعاملات المصرفية العالمية



شركة سجل التقنية للتطبيقات الإلكترونية المتكاملة المحدودة

نُفذ نظام الدفع الإلكتروني الخارجي الخاص بالعمرة لهدف رقمنة مقبوضات ومدفوعات العمرة لشركة سجل، ما أسفر عن تسجيل أكثر من ٣ ملايين دفعة مع أكثر من ١٠,٥٠٠ حساب افتراضي. ودعمت هذه البنية التحتية بخدمة المحفظة الإلكترونية (eCollect) من مجموعة الخدمات الرقمية في منصة المعاملات المصرفية العالمية. وتوفر منصة بنك الخليج الدولي eCollect حلاً شاملاً يمكن شركة سجل من الاندماج من خلال واجهات برمجة التطبيقات. وكان بنك الخليج الدولي الأول في الإطلاق المباشر للخدمة مع قدرة على ضم ما يقارب ٦٠٠ مشغل عمرة و ٧٠٠٠ وكيل خارجي في نظام eCollect، ما أسهم في ترسيخ مكانة بنك الخليج الدولي ووضعه في قائمة البنوك الرائدة في مجال إدارة النقد الرقمي داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

نون للتجارة الإلكترونية

بدأت نون للتجارة الإلكترونية، العلامة التجارية للمتجر الرقمي العصري، باستخدام تسهيل تمويل سلسلة توريد بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي، بما يتيح لموردي العلامة التجارية وعددهم ١١٤ مورداً الحصول على مدفوعات مبكرة ويتيح لنون تمديد فترات الائتمان. وبفضل أتمتة العمليات تم دمج الموردين في غضون أيام قليلة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى توفير فرص لمنتجات إدارة النقد بما في ذلك مدفوعات الأسواق، ونقاط البيع / بوابات الدفع ومنتجات الالتزامات في كل من الإمارات والسعودية.

شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)

التنفيذ الناجح لبرنامج تمويل سلسلة التوريد (SCF) في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل المدفوعات للموردين لمدة ١٨٠ يوماً. وتم تنفيذ ذلك مباشرة من خلال نظام معالجة مباشر بدون تدخل يدوي من العميل أو بنك الخليج الدولي. يعد هذا مثالا ممتازا على الكفاءة التشغيلية، إضافة إلى أنه يساعد في بيع متبادل محتمل لمنتجاتنا في مجال إدارة النقد.

تقرير الإدارة (تتمة)

جي آي بي كابيتال

١,٣٤ مليار ريال سعودي

لشركة وادي الظهران للتقنية لتمويل مجمع واحة الأعمال

٣,٠٠ مليار ريال سعودي

إصدار صكوك للبنك الإسلامي للتنمية

نجحت (جي آي بي كابيتال) بصفتها مدير اكتتاب مشترك ومدير إصدار مشترك في إصدار سندات بقيمة ١,٠ مليار دولار أمريكي بموجب النظام (Reg S) للبنك الإسلامي للتنمية. وتمثل هذه الصفقة المعاملة التاسعة على التوالي لـ (جي آي بي كابيتال) لصالح البنك الإسلامي للتنمية، ما يعزز دورنا بصفتنا شريكاً رئيساً في استراتيجية أسواق رأس المال الخاصة بهم.

نجحت (جي آي بي كابيتال) في إصدار صكوك بقيمة ١,٠ مليار دولار أمريكي بموجب النظام س (Reg S) لمدة خمس سنوات للبنك الإسلامي للتنمية. وهذه هي المعاملة العاشرة على التوالي للبنك الإسلامي للتنمية من قبل (جي آي بي كابيتال)، ما يدل على ثقة البنك الإسلامي للتنمية في خبرة (جي آي بي كابيتال) في مجال التنفيذ والتوزيع في أسواق دين رأس المال.

نجحت (جي آي بي كابيتال) بصفتها مدير اكتتاب مشترك ومدير إصدار مشترك في إصدار صكوك بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب النظام س (Reg S) لصالح ماجد الفطيم. وتمثل هذه الصفقة أول إصدار لصكوك "خضراء" مقومة بالدولار الأمريكي على مستوى العالم.

نجحت (جي آي بي كابيتال) في جمع تمويل إسلامي مهيكل بقيمة ١,٣٤ مليار ريال سعودي لتمويل مجمع واحة الأعمال التابع لشركة وادي الظهران للتقنية، وهو مجمع تجاري مبني على الطراز الحديث يضم سلسلة من العقارات متعددة الاستخدامات مع مكاتب ومنازل للبيع بالتجزئة وأصول سكنية ومرافق ضيافة على أرض تقع بجانب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالقرب من بوابة أرامكو السعودية رقم ١.

نجحت (جي آي بي كابيتال)، بموجب أحكام القاعدة (١٤٤أ) والنظام (Reg S) من قانون الأوراق المالية، في تسعير سندات ثنائية الشريحة بقيمة ٢,٠ مليار دولار أمريكي وإصدار الصكوك للمملكة البحرين. ويمثل ذلك عودة ناجحة إلى أسواق رأس المال للمملكة بعد إصدارها الأخير في بداية عام ٢٠١٨م، وهي الصفقة السادسة التي عملت فيها (جي آي بي كابيتال) بصفة مدير اكتتاب مشترك، ومدير إصدار مشترك لصالح مملكة البحرين.

الجوائز



جوائز مجلة جلوبال فاينانس لأفضل البنوك الاستثمارية

جي آي بي كابيتال: أفضل صفقة دمج واستحواذ في الشرق الأوسط

جي آي بي كابيتال: أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط في مجال التقنية المالية الجديدة

جي آي بي كابيتال: أفضل بنك استثماري في البحرين

جي آي بي كابيتال: أفضل بنك استثماري في عُمان

جوائز مجلة "إيميا فاينانس" للخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٩م

بنك الخليج الدولي: جائزة أفضل بنك استثماري محلي في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

جوائز القمة السعودية للتمويل التجاري

بنك الخليج الدولي: أفضل بنك في تمويل سلسلة التوريد في المملكة العربية السعودية.

جوائز مجلة جلوبال بانكنغ آند فاينانس ريفيو

مصرفية ميم الرقمية من بنك الخليج الدولي: أفضل مصرف رقمي متوافق مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

مصرفية ميم الرقمية من بنك الخليج الدولي: مبادرة الخدمات المصرفية الرقمية الأكثر ابتكاراً في مملكة البحرين.

جوائز مجلة جلوبال فاينانس

مصرفية ميم الرقمية من بنك الخليج الدولي: أفضل المصارف الرقمية الإسلامية في العالم لعام ٢٠١٩م، الفائز عن مملكة البحرين.

مصرفية ميم الرقمية من بنك الخليج الدولي: أفضل البنوك الرقمية للعامل في الشرق الأوسط ٢٠١٩م، الفائز عن مملكة البحرين في فئة:

- أفضل بنك رقمي للعامل.
- أفضل الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة.
- أفضل تطبيق للخدمة المصرفية عبر الهواتف المحمولة.
- الأفضل في التسويق والخدمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- الأكثر ابتكاراً.

خدمة المعاملات المصرفية العالمية: أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط للمؤسسات والشركات لعام ٢٠١٩م في مملكة البحرين عن فئة:

- أفضل إدارة نقدية عبر الإنترنت.
- أفضل واجهة افتتاحتية لبرمجة التطبيقات.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية



أطلق بنك الخليج الدولي برنامج الطموح للمسؤولية الاجتماعية الذي يُعرف اختصاراً بإسم «واجب» في عام ٢٠١٥م. وفي عام ٢٠١٨م، قام البنك بإعادة تصميم وإطلاق هذا البرنامج ليتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للبنك، ويرفع مستوى الفاعلية الاجتماعية للبنك ولموظفيه. ويهدف هذا البرنامج إلى غرس القيم والسلوكيات المؤسسية الإيجابية وتعزيزها في مجتمع البنك، ودمجها بسلسلة في جميع الأنشطة والأعمال وكذلك في مؤشرات الأداء الوظيفية، من أجل إيجاد مجتمع مؤسسي واع ومسؤول. ويحرص البنك على ضرورة تبني جميع العاملين فيه لهذه القيم والسلوكيات المؤسسية عبر رصد أهداف اجتماعية لكل موظف، حيث يؤمن بأن التنمية المستدامة والمواطنة الصالحة هما حجر الأساس في بناء هيكل الالتزام المؤسسي، وتشكلان جزءاً حيوياً من شخصية البنك وهويته.

وتعكس مبادرات البنك المتعددة على الصعيد الاجتماعي بجلاء اهتمام البنك الكبير بعموم وقضايا مجتمعه وآماله؛ فخلال عام ٢٠١٩م، كان تركيز البنك منصّباً بشكل أساسي على القضايا المتعلقة بالبيئة، وكذلك على دعم الفئات الأقل حظاً في المجتمع. وفيما يلي ملخص لأبرز الأنشطة والفعاليات والبرامج التي شارك فيها بنك الخليج الدولي وموظفيه خلال عام ٢٠١٩م من أجل تعزيز الاستدامة ورفع مستوى المشاركة والمساندة المجتمعية.

واجب
WAGiB

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

بناء المستقبل

- برنامج جمار السحيمي للخريجين: يساعد هذا البرنامج التدريبي المستمر - والذي تمتد الدورة الواحدة منه إلى عامين - على تزويد بنك الخليج الدولي بالكفاءات المتميزة من خريجي الجامعات الموهوبين. وبعد اختيار هؤلاء، تبدأ رحلة الإعداد لصقل مهاراتهم وتجهيزهم للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية المستقبلية في البنك وذلك عبر التدريب العملي والنظري، داخل البنك وخارجه. وضمن إطار هذا البرنامج، عُقد يوم مفتوح في مدينة الخبر حضره أكثر من مئة من خريجي البرنامج من دول الخليج لاختبار دفعة ٢٠٢٠ منهم للالتحاق بالبرنامج، ليواصل بذلك بنك الخليج الدولي إعداد كوادره التنفيذية المستقبلية.

فيما يلي ملخص لأبرز الأنشطة والفعاليات والبرامج التي شارك فيها بنك الخليج الدولي وموظفيه خلال عام ٢٠١٩م من أجل تعزيز الاستدامة ورفع مستوى المشاركة والمساندة المجتمعية.



الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)



البيئة والمجتمع

- **رعاية المغامر سعود العيدي:** يفخر بنك الخليج الدولي دائماً بشراكته الفاعلة في دعم مبادرات الشباب الطموح وتشجيعها. وفي هذا الإطار، قام البنك من خلال مصرفية «ميم» الرقمية برعاية المغامر السعودي سعود العيدي ليكون أصغر شاب سعودي ينجح في تسلق قمة إيفرست ويحقق إنجازاً عالمياً نفخر كلنا به.
- **دراجات للأطفال:** في إطار برنامج القيادة التدريبي في البنك، عمل الموظفون على تجميع وتركيب دراجات للأطفال، وتم بعد ذلك التبرع بها للجمعيات الخيرية للأطفال في السعودية والبحرين، بما في ذلك جمعية متلازمة داون في البحرين.
- **الغبة الرضائية:** قام فريق العمل في قسم الخزينة للعام الثاني على التوالي بتنظيم «غبة» في المقر الرئيس للبنك، كان هدفها دعم جمعية الأكلام لمساعدة الأطفال الذين يعانون من أمراض ميؤوس من شفائها. كما نظم قسم الخدمات الإدارية حملة لتوزيع وجبات الإفطار الرمضاني على قائي الدراجات النارية في البحرين.
- **الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية:** قام قسم الموارد البشرية وقسم الاتصال المؤسسي في البنك بدعم من مصرفية ميم الرقمية بتشجيع الجهود الرامية إلى الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية في البحرين من خلال حملة «حقيبة مدى الحياة» والتي يتم تصنيعها من مادة طبيعية معاد تدويرها بشكل يعزز جهود الحفاظ على البيئة. ويعد ذلك مثلاً رائعاً لتضافر جهود الأقسام المختلفة في البنك من أجل تحقيق هدف مشترك.

- **فعالية «الخدمات المصرفية الرقمية ٤,٠ - الحدود الجديدة»:** استضاف بنك الخليج الدولي السعودية فعالية «الخدمات المصرفية الرقمية ٤,٠ - الحدود الجديدة» في إطار مبادرة فنتك السعودية ٢٠١٩م. وأقيمت الفعالية في مركز الابتكار التابع لبنك الخليج الدولي في مدينة الخبر، لهدف دعم وتسريع التطور في قطاع التقنية المالية (فنتك) بالمملكة العربية السعودية. وقد سلطت هذه الفعالية الضوء على التغيرات الطارئة في احتياجات العملاء واتجاهات المستهلكين، وقدرة المؤسسات الكبرى على مواكبة هذه التغيرات وتبليتها.
- **برنامج تحدي التداول الاستثماري «تريديكويسيت»:** اختارت بورصة البحرين الزميلين أحمد الوابل وخالد الكوهجي من قسم الخزينة في بنك الخليج الدولي وعينتهم «موجهين ماليين» مهمتهم متابعة أداء الفرق وتوجيههم طيلة فترة التداول في برنامج تحدي التداول الاستثماري «تريديكويسيت» للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠م في نسخته الثانية والعشرين. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تحدي التداول الاستثماري هو برنامج مسابقات افتراضي يحاكي تجربة التداول الاستثماري في الأسواق المالية العالمية، صُمم لطلبة المدارس الثانوية والجامعات. وقد أقيم هذا البرنامج لأول مرة في مملكة البحرين في عام ١٩٩٧م بالتعاون مع المؤسسات المالية والجهات التعليمية.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

- **يوم السوق السعودي:** أقام بنك الخليج الدولي فعالية مشتركة مع شركة الكفاح القابضة تحت عنوان «يوم السوق السعودي»، وذلك من أجل دعم المشاريع السعودية الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً من أجل دعم جمعية جود الخيرية التي تقدم المساعدة والرعاية لذوي الدخل المحدود والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.
- **ماراثون دبي:** شارك العديد من موظفي بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة في سباق ماراثون دبي الذي كان هدفه جمع التبرعات للجمعيات الخيرية المحلية.
- **التبرع بالدم:** شارك العديد من موظفي بنك الخليج الدولي في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية بحملة للتبرع بالدم للمساعدة في سد احتياجات بعض المستشفيات المحلية.



- **مبادرة «ساعات النهار»:** سجل بنك الخليج الدولي - نيويورك وشارك في مبادرة «ساعات النهار» التي يتم فيها إغلاق جميع الأضواء لمدة ساعة واستخدام ضوء النهار الطبيعي في ٢١ يونيو الذي يعد أطول يوم في نصف الكرة الشمالي. وقد أسهم المشاركون المسجلين بخفض الانبعاثات الضارة بمقدار يعادل ٧٠٠ ألف كيلومتر من الانبعاثات الكربونية للسيارات.
- **مبادرة «الأرض بيتنا»:** قدّم بنك الخليج الدولي الدعم للجهات البحرينية المعنية بزيادة الوعي البيئي في المملكة من خلال مبادرة «الأرض بيتنا» والتي تضمنت تنظيف شاطئ كريباد. وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً مشهوداً حيث استطاع الموظفون والمتطوعين جمع نحو ١٠٠ كلف من المخلفات والنفايات.
- **مبادرة «عالم واحد للشباب» الدولية:** ضمن مبادرة «عالم واحد للشباب» الدولية، قام بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة خلال أول يوم من مشاركته التطوعية في هذه المبادرة بزيارة «مركز منتزه البيئة الهولندي» لغرض زراعة النباتات. وقد تم إنشاء هذا المركز للمساعدة على حماية وتطوير المناطق التي تتميز بالتنوع البيولوجي والحفاظ عليها.
- **بطولة البحرين الدولية للبولينج:** قدمت مصرفية «ميم» الرقمية دعماً لبطولة البحرين الدولية للبولينج، والتي تعد إحدى البطولات الكبرى في منطقة الخليج العربي.



صحة المجتمع

- **مركز التوحد:** أطلق البنك برنامجاً للدعم المالي يمتد لخمس سنوات تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك لبناء مركز صحي للتوحد في مدينة الرياض.

دعم الرياضة

- **بطولة السعودية الدولية للجولف ٢٠١٩:** كان بنك الخليج الدولي شريكاً لبطولة السعودية الدولية للجولف ٢٠١٩م التي تُعد إحدى مراحل الجولة الأوروبية لمحترفي الجولف. وأقيمت هذه البطولة الكبيرة على ملعب ونادي الجولف «رويال غرينز» بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، بدعم من «سوفت بنك للاستشارات الاستثمارية»، وبمشاركة كوكبة من الأسماء اللمعة في رياضة الجولف.
- **كأس بنك الخليج الدولي للجولف:** نظّم بنك الخليج الدولي الدورة الرابعة لكأس بنك الخليج الدولي للجولف في الرياض، التي شارك فيها أكثر من مئة لاعب من المحترفين والهواة. وتتيح هذه البطولة للاعبين السعوديين اكتساب الخبرة والمهارات، كما تمثل فرصة سانحة لأعضاء الفريق الوطني لصقل مهاراتهم وإبراز إمكاناتهم.



الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)



الاستدامة

● منتدى ريادة الأعمال المستدامة: شاركت كاترين كوكس- جازيت وفينيسيا بيل من بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة بصفتهم المتحدثين رسميين في منتدى ريادة الأعمال المستدامة الخامس في أبوظبي، الذي تنظمه مجموعة أبوظبي للاستدامة تحت شعار «ريادة الأعمال والاقتصاد المستدام»، وذلك بدعم من هيئة البيئة في الإمارات العربية المتحدة. وقد ناقشت كاترين دور الشركات في تحقيق التنمية المستدامة مع تسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن للقطاع المالي المساهمة به في هذا الصدد. أما فينيسيا فقد تناولت أهمية «الاقتصاد الدائري» في دعم التنمية المستدامة وتقليل الهدر وخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام، كما تحدثت عن دور جيل الألفية في إحداث تغيير حقيقي ملموس. حضر الفعالية أكثر من ٢٠٠ من قادة الأعمال من داخل الإمارات وخارجها.

تمكين المرأة

● حملة «بإمكانها أن تكون»: قام بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة باستضافة ست شابات في إطار حملة «بإمكانها أن تكون» «She Can Be» التي تسعى إلى القضاء على الحواجز التي تعرقل عمل المرأة في قطاع الخدمات المالية، وذلك من خلال تمكين المرأة وتزويدها بالمعرفة المتخصصة.



● اليوم العالمي للمرأة ٢٠١٩م: احتفل البنك باليوم العالمي للمرأة من خلال عدد من الأنشطة الداخلية، وذلك تقديراً لدور المرأة الملموس وإسهاماتها القيّمة في نجاح أعمال البنك ودعم مجتمعه.



”واصلت المنطقة أيضاً تحقيق نمو ملموس في تطبيق الإصلاحات الهيكلية لإرساء قاعدة اقتصادية متنوعة، مع قيام بلدان مثل المملكة العربية السعودية بقيادة الطريق إلى الإصلاحات سواء الاجتماعية أو التي تمس قطاع الأعمال وبيئة الاستثمارات الأجنبية. وتصدرت إصلاحات القطاع المالي المشهد وبدأت أكثر وضوحاً في مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تعزيز الجهود الرامية إلى الاستفادة من التكنولوجيا المالية (فينتك)، وإرساء وتنظيم العملات الرقمية المشفرة. كما شهدت الاستثمارات الاستراتيجية في قطاع الطاقة المتجددة تقدماً ملموساً، وتأتي دولة الإمارات في الصدارة في هذا الشأن تتبعها السعودية.“

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية في ٢٠١٩

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠١٩م

شهدت الأسواق العالمية حالة من أضعف معدلات النمو خلال العقد الماضي، وذلك نظراً للأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية السائدة التي أسهمت بشكل كبير في خلق أجواء ضبابية، وفرضت ضغوطاً إضافية خلال ذلك العام. كما سيطرت الخلافات التجارية المقرونة بزيادة الإجراءات الحمائية في بيئة الأعمال، وألقت بظلالها على قطاع الاستثمارات. وفاقم الوضع أتباع الصين سياسات تهدف إلى الحد من القروض، في سعي من الحكومة هناك لخلق قاعدة مستدامة صلبة للاقتصادها. وعلى صعيد اقتصادات السوق الناشئة والدول الأخرى المعتمدة على التمويل بالدولار، فقد كانت الضغوط أكثر وضوحاً نتيجة لتشديد السياسة النقدية، عن طريق اتجاه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع معدل الأموال الفيدرالية بمعدل ١٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠١٨م للوصول إلى نطاق يتراوح من ٢,٢٥ في المئة إلى ٢,٥٠ في المئة، وتعزيز قوة الدولار الأمريكي.

وكان ٢٠١٩م عام التغيرات الملموسة في السياسة النقدية أيضاً، حيث أثبت الارتفاع المتكرر في أسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٨م عدم صموده جزاء انخفاض ثقة المستثمرين والشركات والحد من الإنفاق الرأسمالي. كما انخفضت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ثلاث مرات خلال العام للوصول إلى مدى يتراوح من ١,٥٠ في المئة إلى ١,٧٥ في المئة بحلول شهر أكتوبر، وذلك لمواجهة تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وحول العالم، وقام البنك المركزي الأوروبي أيضاً بخفض الأسعار واستئناف برنامجه للتيسير الكمي، وتلى ذلك عدة إجراءات مماثلة من قبل البنوك المركزية الأخرى في مختلف دول العالم، وأسهمت تلك السياسات في كبح جماح التباطؤ، حيث أن أسعار الفائدة المنخفضة خلقت بيئة أكثر دعماً للظروف المالية، وعززت أيضاً من الثقة والإنفاق.

ومع نهاية العام، بدت مؤشرات الاستقرار أكثر وضوحاً. وانتعشت أجواء الأسواق المالية بإجراءات التيسير، وتحديداً في خفض الفائدة بمعدل أقل من قبل البنك المركزي. وأسهم انتشار أخبار تحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وانخفاض المخاوف المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بقوة في دعم قدرة الأسواق المحلية على تحمل المخاطر. وشهدت مستويات الثقة في الأسواق العالمية تحسناً قوياً مع تحسن أسواق الأوراق المالية، وتعزيز إيرادات السندات السيادية، وضعف الدولار الأمريكي والين الياباني، ووضوح الرؤية المستقبلية للأسواق الناشئة وسط ظروف مالية ميسرة، وعودة تدفقات المحافظ الاستثمارية.

ومن ناحية أخرى، واصلت أسواق الطاقة تقلباتها خلال معظم فترات عام ٢٠١٩م، حيث كان لحالة الضبابية السائدة المتعلقة بطلب النفط وارتفاع مستويات تخزينه أثر ملموس على أسعار النفط حتى الربع الثالث من العام المنصرم. وعادت أسعار النفط في الربع الأخير إلى مسار الانتعاش مع الارتفاع المتوقع في التجارة العالمية المدعوم بتطور العلاقات التجارية الأمريكية - الصينية، وتحسن توقعات نمو طلب النفط، بينما دعم اتفاق استمرار مستويات الإنتاج المعتدلة للأوبك تقييد نمو المعروض النفطي. وإضافة إلى ذلك، حصلت أسعار النفط على دعم من انخفاض نمو إنتاج النفط الأمريكي (بالرغم من زيادته الملحوظة) الناتج عن انخفاض عدد حفارات النفط النشطة، مع اتجاه المنتجين إلى خفض الإنفاق الرأسمالي، وارتفاع حالة التوتر الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط. وقد أغلق سعر خام برنت للعام عند حوالي ٦٨ دولاراً، بما يعد انتعاشاً مقارنة بسعر ٥٥ دولار التي وصل إليها في شهر أغسطس.

التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تشابهت الظروف الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مع الظروف الاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠١٩م، حيث سجلت معدلات النمو قدراً ملحوظاً من التباطؤ في اقتصادات دول الخليج الست (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) بسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة المعروض منه. وتشير التقديرات إلى انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٩م من ١,٨ في المئة في العام السابق. ومع احتفاظ معظم دول الخليج بمراكز خارجية قوية، إلا أن البطء السائد في الصين وتوتر العلاقات التجارية الأمريكية - الصينية قد أسهما بدور بارز في عرقلة مبادرات التوسع في القطاعات النفطية وغير النفطية في المنطقة. وقد أدت التقلبات في أسعار النفط غالباً إلى تقويض القوة المالية لمنطقة الخليج، مع تأثير الانخفاض في التمويل الحكومي على عرقلة خطط تنفيذ إجراءات مالية موحدة. وفي مواجهة تلك التحديات، استفادت معظم دول الخليج من أصولها في صناديق الثروة السيادية الهائلة والتي تقدر ما بين ٢ - ٢,٥ تريليون دولار أمريكي، بينما أتاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة تحقيق بعض التنوع في قاعدة إيرادات الحكومات الخليجية المعتمدة أساساً على النفط.

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية ٢٠١٩ (تتمة)

الاتجاهات السائدة والنظرة المستقبلية

في بداية عام ٢٠٢٠م، سادت التوقعات بأن تشهد الأسواق انتعاشاً واسع النطاق. كما توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع النمو العالمي من ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٩م إلى ٣,٣ في المئة في عام ٢٠٢٠م، و ٣,٤ في المئة لعام ٢٠٢١م، يدعمه نشاط تصنيعي وتجاري عالمي، والتحول العالمي تجاه السياسة المالية الميسرة، واستمرار التقدم في المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ومن المتوقع أن تشهد منطقة الخليج تحسناً يقابله أجواء اقتصادية عالمية مواتية، وذلك في غضون عام، عندما تتجه الأضواء إلى المملكة العربية السعودية التي ستتولى رئاسة قمة العشرين، وإلى الإمارات التي سوف تستضيف معرض إكسبو الدولي.

وفي ظل تلك الأجواء، تفشّى فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) الذي ظهر لأول مرة في الصين بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩م، وأصبح الآن "جائحة عالمية" وفقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية. وأصبح هذا الحدث أحد أكبر الأخطار التي تواجه الاقتصاد العالمي والأسواق المالية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تسود الاقتصاد العالمي حالة من الضبابية وتباين الآراء حول إن كان الخلل الاقتصادي متعدد الجوانب وتوقف الأعمال في مختلف الأصول سيقود أساساً إلى انخفاض حاد على المدى القصير قبل أن يبدأ في العودة إلى حالته، أو ربما سيكون مؤشراً حقيقياً على حالة ركود عالمي حاد مرتقبة تلوح في الأفق. وعلى الصعيد الخليجي، فإن تخلي كبار المنتجين في الفترة الأخيرة عن قيود إمدادات النفط، وما لذلك القرار من تبعات سلبية على أسعار النفط، قد يفاقم التهديدات الاقتصادية المحتملة على دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، يتعذر التنبؤ بمدى التأثير الكامل لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ومعرفة عمق آثاره الهيكلية الدائمة بعد انتهاء الأزمة. وعليه، يصبح تقييم الاتجاهات السنوية، أو تقديم نظرة مستقبلية اقتصادية ذات مصداقية، أمراً عديم الجدوى. وفي هذه الأثناء، سيعتمد كثير من المراقبين على تحليل مدى فاعلية الجهود والمبادرات الرسمية الرامية إلى التصدي للوباء واحتواء الوضع، فضلاً عن ردود فعل المستهلكين والشركات والقطاع المالي بصفة عامة، وكيفية تعاملهم مع هذه الظروف القاهرة.

ريما بهاتيا

١٥ أبريل، ٢٠٢٠م

وبالرغم من التقلبات والتحديات المرتبطة بأسعار النفط، إلا أن دول الخليج واصلت التوسع المالي المتجه إلى الإنفاق على المبادرات غير النفطية، وسط جهود متنامية لتحقيق الكفاءة في ترشيد الإنفاق وتحسين إدارة المخاطر المالية. وعلى سبيل المثال، ارتفع الإنفاق الحكومي في ميزانية المملكة العربية السعودية بنسبة ١٣ في المئة خلال عام ٢٠١٩م مقارنة بالعام السابق. كما واصلت المنطقة أيضاً تحقيق نمو ملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية لبتاء قاعدة اقتصادية متنوعة، مع قيام دول مثل المملكة العربية السعودية بقيادة الجهود الإصلاحية، سواء الاجتماعية أو التي تمس قطاع الأعمال وبيئة الاستثمارات الأجنبية. وتصدرت إصلاحات القطاع المالي المشهد وبت أكثر وضوحاً في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكان من أبرزها الجهود الرامية إلى الاستفادة من التقنية المالية (فنتك)، وإرساء وتنظيم العملات الرقمية المشفرة. كما شهدت الاستثمارات الاستراتيجية في قطاع الطاقة المتجددة تقدماً ملحوظاً، وتأتي دولة الإمارات في الصدارة في هذا الشأن، تتبعها السعودية.

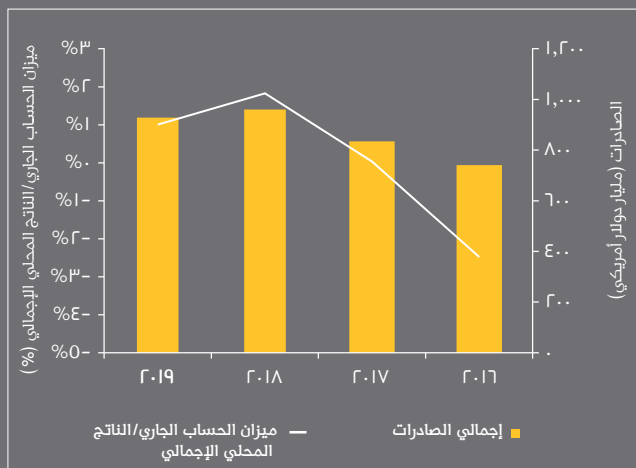
وفي حين شهدت المؤشرات الائتمانية والنقدية مثل عرض النقود والإقراض الائتماني في مختلف القطاعات ومعدلات التضخم في دول الخليج تبايناً خلال ذلك العام، إلا أن بدء برنامج التيسير النقدي في الولايات المتحدة أسهم في خلق حالة من الارتياح الزائد وسط أسعار النفط المتقلبة. كما أدى الانخفاض في أسعار الفائدة إلى تعزيز تطلعات زيادة الإنفاق الاستهلاكي ودورات الإنفاق الرأسمالي في أنحاء المنطقة، وإن قابل ذلك جزئياً إمكانية اندلاع المخاطر الجيوسياسية التي قد تؤثر سلباً على ثقة المستهلك وتزيد من المخاطر.

وبالرغم من هذه الحالة الضبابية، إلا أن العام انتهى بشكل إيجابي، حيث أدت "المرحلة الأولى" من الاتفاق التجاري الأمريكي - الصيني إلى زيادة التفاؤل بشأن التوقعات العالمية لعام ٢٠٢٠م، ودعم هذا التفاؤل التوقعات المستقبلية الإيجابية لطلب النفط. أما أبرز الأحداث التي شهدتها الأسواق فكانت بلا شك عملية الاكتتاب الناجح لجزء من أسهم شركة أرامكو السعودية في السوق المالية السعودية (تداول)، لتكون هذه العملية أكبر اكتتاب عام أولي في التاريخ، حيث حققت ٢٥,٦ مليار دولار ببيع ١,٥ في المئة من الشركة.

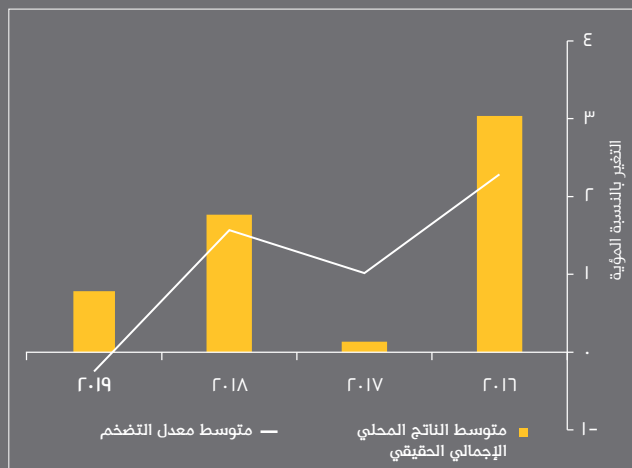


التطورات في دول مجلس التعاون الخليجي

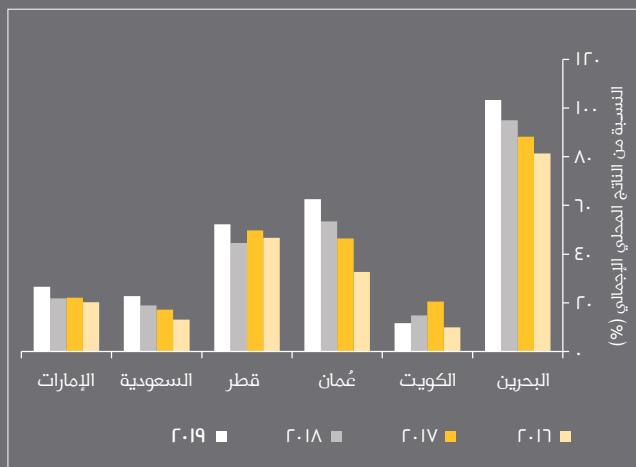
الصادرات وميزان الحساب الجاري



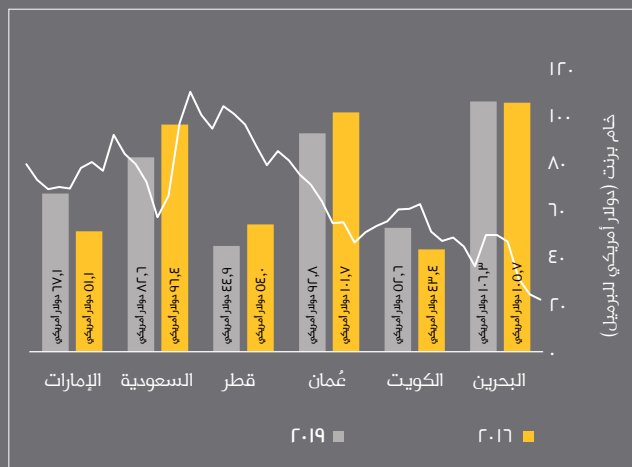
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم



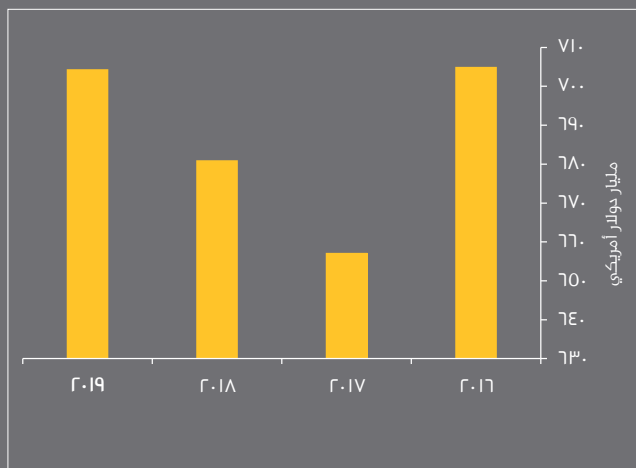
إجمالي الدين العام الحكومي



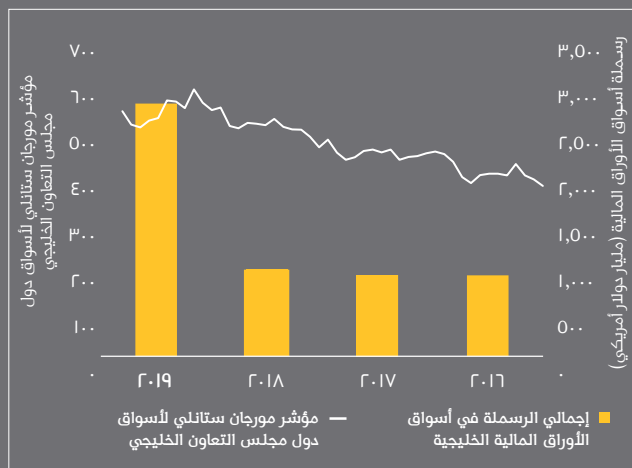
أسعار تعادل النفط بالموازات وأسعار النفط الخام



احتياطيات العملات الأجنبية



أداء سوق الأوراق المالية





استعراض الوضع المالي لعام ٢٠١٩

وارتفع إجمالي المصروفات في عام ٢٠١٩م بنسبة ٨ بالمئة مقارنةً بمستوى العام الماضي. وتضمنت مصروفات التشغيل رسوماً استثنائية بقيمة ٢١,٨ مليون دولار أمريكي ناتجة عن تعديل القيمة المرحلة لبعض المباني والأصول الثابتة المرتبطة بتقنية المعلومات، والناشئة عن إعادة تقييم المزايا المستقبلية المتوقعة من هذه الأصول. ومع استبعاد هذه الرسوم الاستثنائية - التي سوف تؤدي إلى تقليل مصروفات انخفاض القيمة في السنوات القادمة - فإن إجمالي مصروفات التشغيل قد انخفض هامشياً مقارنةً بالعام الماضي. وبعد حسم مخصص قروض بقيمة ٣٠,٣ مليون دولار أمريكي، سجل بنك الخليج الدولي صافي الدخل بعد حسم الضرائب بلغ ٦٣,٠ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بصافي خسارة بعد حسم الضرائب بلغ ٢٢٧,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م ناتج عن رسوم مخصصات استثنائية.

ومن ناحية أخرى، بلغ صافي الدخل من الفوائد ٢٨٠,٤ مليون دولار أمريكي، بما يمثل أكبر مصدر للدخل في البنك، حيث ارتفع بمقدار ٦,٧ مليون دولار أمريكي أو ٢ بالمئة مقارنةً بالعام السابق. وهذا يعكس التقدم الإيجابي في تنفيذ استراتيجية بنك الخليج الدولي الذي يواصل بنجاح إعادة توجيه أنشطته الإقراض فيه من الصفقات المتفرقة طويلة الأجل ومن التمويل المهيكل إلى التركيز على العلاقات مع العملاء من الشركات والمؤسسات.

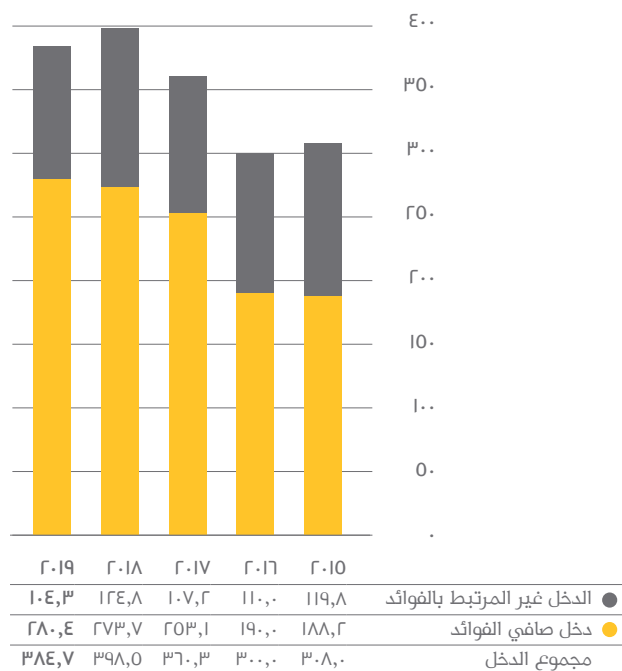
وبلغت قيمة الدخل من الرسوم والعمولات ٦٤,٧ مليون دولار أمريكي شُكِّلَت ١٧ بالمئة من إجمالي الدخل، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٣,٥ مليون دولار أمريكي أو ٦ بالمئة مقارنةً بالعام السابق. وتشكّل العمولات على خطابات الاعتماد والضمان والخدمات المصرفية الاستثمارية، والرسوم الإدارية، المصدرين الأساسيين المساهمين في تحقيق الدخل من الرسوم والعمولات.

وانخفض الدخل من صرف العملات الأجنبية ليصل إلى ١٤,٢ مليون دولار أمريكي بانخفاض بنسبة ٢٤ بالمئة عن العام السابق. ويتألف هذا الدخل بشكل أساسي من إيرادات الأنشطة المتعلقة بالعملاء، خصوصاً من الإيرادات الناتجة عن المنتجات المعدة حسب الطلب والمصممة لمساعدة العملاء على التحوط من التعرض للمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في الأسواق.

سجل بنك الخليج الدولي دخلاً إجمالياً قدره ٣٨٤,٧ مليون دولار أمريكي للعام مقابل ٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتضمن إجمالي الدخل استرجاع مبلغ بقيمة ٢٦,٥ مليون دولار أمريكي كان يُعد سابقاً من القروض المتعثرة. وقد عكس إجمالي الدخل لعام ٢٠١٩م زيادة على أساس سنوي في اثنين من أكبر مصادر الإيرادات؛ وهما صافي الدخل من الفوائد، والدخل من الرسوم والعمولات.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور مجموع الدخل
(بملايين الدولارات الأمريكية)



وبلغ الدخل من التداول ١٧,٠ مليون دولار أمريكي، أي بارتفاع ٧,٥ مليون دولار أمريكي أو نسبة ٧٩ بالمائة مقارنةً بالعام الماضي. ويتكون الدخل من التداول بشكل أساسي من إيرادات مشتقات أسعار الفائدة المرتبطة بالعملاء والعائد على الاستثمارات في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، الذي يتخذ من لندن مقراً له، وشركة جي آي بي كابيتال، ومقرها المملكة العربية السعودية.

وبلغت قيمة الدخل من مصادر الدخل الأخرى ٨,٤ مليون دولار أمريكي، ويتكون بشكل أساسي من أرباح موزعة على استثمارات تم احتسابها على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرباح مسجلة نتيجة قروض تم شطبها سابقاً.

وبلغ صافي مخصصات القروض ٣٠,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م، متماشياً مع الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة عام وفق حسابات المخصصات للمرحلة الأولى من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

صافي دخل الفوائد

بلغ صافي الدخل من الفوائد ٢٨٠,٤ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٦,٧ مليون دولار أمريكي عن العام السابق.

وجاء صافي دخل الفوائد بشكل أساسي من المصادر التالية:

- هامش الدخل من محفظة القروض التجارية.
 - هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية.
 - أنشطة التعامل بالودائع.
 - المعاملات المصرفية العالمية.
 - الخدمات المصرفية للأفراد.
 - الإيرادات الناتجة عن استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة.
- ويشمل صافي دخل الفوائد أيضاً صافي تكلفة التمويل لأجل، والعلاوات على أسعار الفائدة المرجعية للودائع بالجملة.

وحقق البنك إيرادات فوائد أعلى من خلال محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، والمعاملات المصرفية العالمية، والخدمات المصرفية للأفراد، واستثمار رأس المال الحر للمجموعة.

وشكلت إيرادات الفوائد على محفظة القروض التجارية ٥٦ بالمائة من صافي دخل الفوائد للمجموعة، قبل حساب تكلفة التمويل بأجل ومصرفات علاوات الودائع بالجملة. وتراجع هامش الدخل من القروض التجارية بنسبة ٨ بالمائة عن العام السابق. وبلغ متوسط قيمة القروض العاملة ٩,٥ مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض ٦ بالمائة عن العام الماضي، بينما تراجع متوسط هامش القروض العاملة بمقدار ٥ نقاط عن العام السابق. ويُعزى انخفاض متوسط هامش القروض العاملة في عام ٢٠١٩م مقارنةً بعام ٢٠١٨م بشكل أساسي إلى تصنيف عدد من القروض ذات الهامش الأعلى على أنها قروض متعثرة خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٨م؛ وهو ما أدى إلى خفض متوسط هامش القروض بشكل عام في عام ٢٠١٩م مقارنةً بعام ٢٠١٨م. ومع ذلك، فقد كان متوسط هامش القروض العاملة في عام ٢٠١٩م أعلى من المتوسط المسجل قبل عام ٢٠١٨م، ما يعكس الميزة المستفادة من التركيز الاستراتيجي على الإقراض القائم على العلاقات، فضلاً عن الابتعاد المستمر عن الممارسات السابقة، وقروض المشاريع وقروض التمويل المهيكل منخفضة الفائدة.

كما شكلت إيرادات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ١٢ بالمائة من صافي دخل الفوائد، قبل حسم تكلفة التمويل بأجل ومصرفات العلاوات للودائع بالجملة. وارتفعت إيرادات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية بنسبة ٦ بالمائة مقارنةً بالعام السابق. ويُعزى ذلك إلى زيادة متوسط الهامش بمقدار ٨ نقاط مع الحفاظ على متوسط الحجم عند نفس المستوى المحقق كما في عام ٢٠١٨م. وتُدار محفظة الأوراق المالية الاستثمارية أساساً على أنها احتياطي للسيلة، علماً بأن العنصرين الأساسيين اللذين تقوم عليهما المحفظة هما السيولة والجودة بدلاً من الخصائص المدرة للدخل.

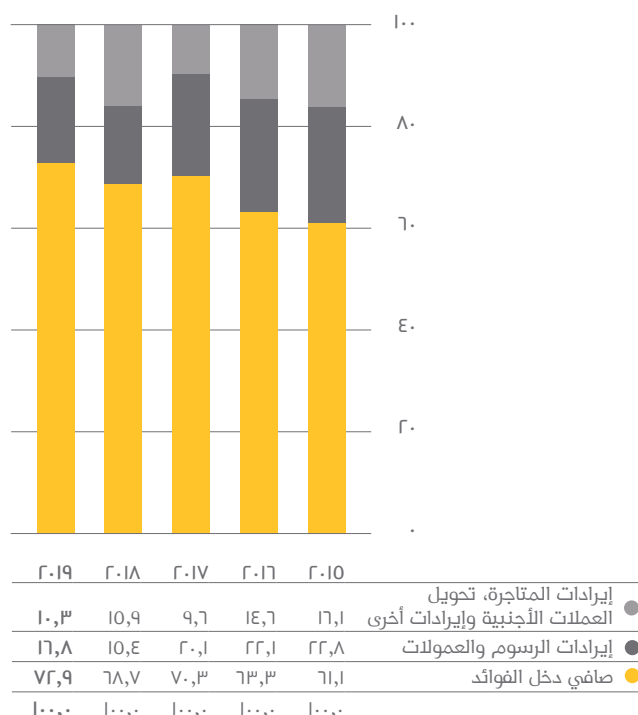
وتُمثل إيرادات التعامل بالودائع حصة الفروقات بين تكلفة تمويل الأصول ذات الفوائد بناءً على منهجيات التسعير الداخلية وتكلفة التمويل الفعلية التي تتكبدتها المجموعة. ويشمل ذلك المكتسبات الناتجة عن الفروقات في إعادة تسعير اللتزامات والأصول ذات الفوائد للمجموعة. وشكلت إيرادات التعامل بالودائع عام ٢٠١٩م ما نسبته ١٢ بالمائة من صافي الدخل من الفوائد، قبل حسم تكلفة التمويل لأجل ومصرفات علاوات الودائع التجارية. وقد انخفضت تلك الإيرادات بنسبة ١٦ بالمائة عن العام السابق. ويرجع الانخفاض على أساس سنوي إلى التأثير السلبي للانخفاض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٩م، وما يرتبط بذلك من استواء وانعكاس منحى العائد للدولار الأمريكي.

وشكلت إيرادات الفوائد من منتجات وخدمات المعاملات المصرفية العالمية ٧ بالمائة من صافي دخل الفوائد، قبل حسم تكلفة التمويل بأجل ومصرفات العلاوات للودائع بالجملة. وقد سجلت هذه الإيرادات ارتفاعاً بنسبة ٤٠ بالمائة مقارنةً بالعام الماضي، وتشهد نمواً واضحاً من حيث مساهمتها المتنامية في دخل المجموعة. وتُعزى الزيادة الملموسة في إيرادات الفوائد من المعاملات المصرفية العالمية إلى تطوير وطرح منتجات وخدمات متميزة تسهم في تعزيز المكانة الرائدة التي تحظى بها المجموعة في الأسواق الإقليمية. وتعد المعاملات المصرفية العالمية مجالاً استراتيجياً أساسياً يجب التركيز عليه، لأنه يحقق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق دخل أقل تكلفة وأكثر استقراراً.

وفي الوقت الذي كانت فيه إيرادات الفوائد من منصة الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد "ميم" في عام ٢٠١٩م أقل من الحد الأدنى للإبلاغ عنها كوحدة أعمال مستقلة في الإيضاح رقم ٢٦ من القوائم المالية الموحدة التي تحدد معلومات وحدات الأعمال، إلا أن الخدمات المصرفية للأفراد سجلت زيادة بنسبة ٦١ بالمائة في صافي الدخل من الفوائد لعام ٢٠١٩م على أساس سنوي.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تكوين مجموع الدخل (%)



سنوي في الدخل من الرسوم والعمولات إلى زيادة بقيمة ٢,٤ مليون دولار أمريكي أو ١٠ بالمائة في رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية، وزيادة بقيمة ١,٢ مليون دولار أمريكي أو ١٥٠ بالمائة في الدخل من رسوم الخدمات المصرفية للأفراد. وتعكس الزيادة في رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية المستوى العالي من رسوم الخدمات الاستشارية للشركات المرتبطة بأنشطة أسواق الدين وأسهم رأس المال. ولكن تم الحد من هذا الارتفاع جزئياً عبر انخفاض رسوم إدارة الأصول والصناديق، الناتج عن انخفاض مستوى الاستثمار في الصناديق التي تديرها المجموعة، وهو ما يعكس التحديات الصعبة التي سادت بيئة السوق خلال العام، وقد لوحظ ذلك بشكل واضح في الأسواق الناشئة التي تأثرت سلبياً بالخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وانخفضت رسوم إدارة الأصول والصناديق بنسبة ٢٦ بالمائة مقارنة بالعام السابق، وبلغت قيمة الأصول المدارة نيابة عن العملاء ١٢,٤ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مقارنة بـ ١٥,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨م، وذلك كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٧ من القوائم المالية الموحدة.

وسجلت أنشطة التداول المتنوعة للمجموعة أرباحاً بلغت ١٧,٠ مليون دولار أمريكي للعام مقارنة بأرباح العام الماضي التي بلغت ٩,٥ مليون دولار أمريكي. وتشمل الإيرادات الشاملة للتداول جميع الإيرادات ذات الصلة، بما في ذلك إيرادات الفوائد، والأرباح والخسائر الناجمة عن عمليات الشراء والبيع وعن التغيرات في القيمة العادلة لتداول الأوراق المالية، وأرباح الاستثمار في الأسهم، ومصروفات الفوائد، إضافة إلى جميع تكاليف التمويل ذات الصلة. وقد تم إدراج تحليل لإيرادات التداول في الإيضاح رقم ٢٣ من القوائم المالية الموحدة. وتألف معظم دخل التداول في عام ٢٠١٩م من الإيرادات الناتجة عن مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء، ومن إيرادات الاستثمار في الأسواق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، ومن الاستثمارات في الصناديق التي تديرها المجموعة.

وتُعزى الزيادة الكبيرة في صافي دخل الفوائد الناتجة عن الخدمات المصرفية للأفراد إلى نمو ودائع الأفراد، حيث شكّلت ١٤ بالمائة من إجمالي ودائع عملاء البنك الرئيس بنهاية عام ٢٠١٩م، إضافةً إلى الانخفاض التدريجي في العطلات على الأسعار المرجعية، وإطلاق منتجات أصول للأفراد في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م.

وارتفعت إيرادات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة التي تُمثّل ١٥ بالمائة من صافي دخل الفوائد قبل حسم تكلفة التمويل بأجل ومصروفات علاوات الودائع التجارية، بنسبة ٤٤ بالمائة عن مستواها في العام السابق. وقد تم استثمار صافي رأس المال الحر بشكل كبير في السندات الحكومية ذات الأجل الأقصر أو بإيداعها على المدى القصير لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى. وقد تأثرت إيرادات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة سلبياً بسبب انخفاض أسعار الفائدة خلال العام ٢٠١٩م. ولكن هذا التأثير السلبى المترتب على انخفاض أسعار الفائدة قد تم تعويضه بزيادة في صافي رأس المال الحر للمجموعة نشأت عن استثمارات رأس المال لصندوق الاستثمارات العامة البالغة قيمتها مليار دولار أمريكي (٣,٧٥ مليار ريال سعودي) في الشركة التابعة للمجموعة التي تأسست في أبريل ٢٠١٩م بالملكة العربية السعودية. وستواصل إيرادات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة التأثر بأسعار الفائدة المنخفضة، بالرغم من أن ارتفاع أسعار الفائدة سيكون له أثر إيجابي مباشر على إيرادات الفوائد للمجموعة.

وتواصل المجموعة التقليل من اعتمادها السابق على تمويل الأصول الأطول أجلاً من خلال ودائع قصيرة الأجل ذات مخاطر سيولة وإعادة تمويل، مع اتخاذ إجراءات استباقية على مدى السنوات الخمس الماضية للحصول على تمويل بأجل جديدة للتقليل من هذه المخاطر المحتملة. ونتيجة لذلك، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، فإنه لم يُسجّل تمويل أي أصول غير سائلة أو أي أصول تُستحق بعد أكثر من عام من خلال ودائع غير ثابتة أو قصيرة الأجل. وهذا يعني توجيه جميع ودائع العملاء والودائع المصرفية إلى تمويل أصول ذات استحقاق أقصر أو أصول سائلة. وهذا يعالج بشكل فاعل أحد أوجه التركيز الأساسية للمعايير التنظيمية الجديدة للسيولة في اتفاقية (بازل ٣) التي تحد من قدرة البنوك على تمويل أصول ذات آجال طويلة من خلال ودائع تجارية ذات آجال أقصر. وقد نتج عن المبادرات الرامية إلى الحد من تعرض المجموعة إلى مخاطر السيولة عبر توفير أشكال مختلفة من التمويل بأجل، انخفاض صافي دخل الفوائد للمجموعة بمقدار ٤٠,٨ مليون دولار أمريكي أو ١٣ بالمائة في عام ٢٠١٩م. وارتفعت تكلفة التمويل بأجل في عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٣ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٨م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط حجم التمويل بأجل الممنوح خلال عام ٢٠١٩م، كما هو مذكور في الإيضاح رقم ٤٣ من القوائم المالية الموحدة. وسيؤدي التركيز الاستراتيجي على تحقيق ودائع أكثر استقراراً وثباتاً للأفراد والمعاملات العالمية إلى الحد من الحاجة إلى التمويل بأجل عالي التكلفة لتمويل الأصول ذات الأجل الأطول في السنوات القادمة.

الدخل من غير الفوائد

يشتمل الدخل من غير الفوائد على الدخل من الرسوم والعمولات، وصرف العملات الأجنبية، ودخل التداول، والدخل من مصادر أخرى.

وبلغت قيمة الدخل من الرسوم والعمولات ٦٤,٧ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٦ بالمائة عن المستوى المسجل في العام السابق. ويشتمل الإيضاح رقم ٢٢ من القوائم المالية الموحدة على تحليل لهذا الدخل من الرسوم والعمولات مقارنةً بدخل العام السابق. وبلغت قيمة العمولات على خطابات الاعتماد والضمان ٢٩,٢ مليون دولار أمريكي، لتكون أكبر مصدر للدخل القائم على الرسوم، حيث شكّلت ٤٥ بالمائة من دخل الرسوم والعمولات لهذا العام، في حين بلغت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية ٢٦,٨ مليون دولار أمريكي بما يمثّل ٤١ بالمائة من إجمالي الدخل من الرسوم والعمولات. وتتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية من الرسوم الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال، وأنشطة الاكتتاب. ويُعزى الارتفاع بقيمة ٣,٥ مليون دولار أمريكي على أساس

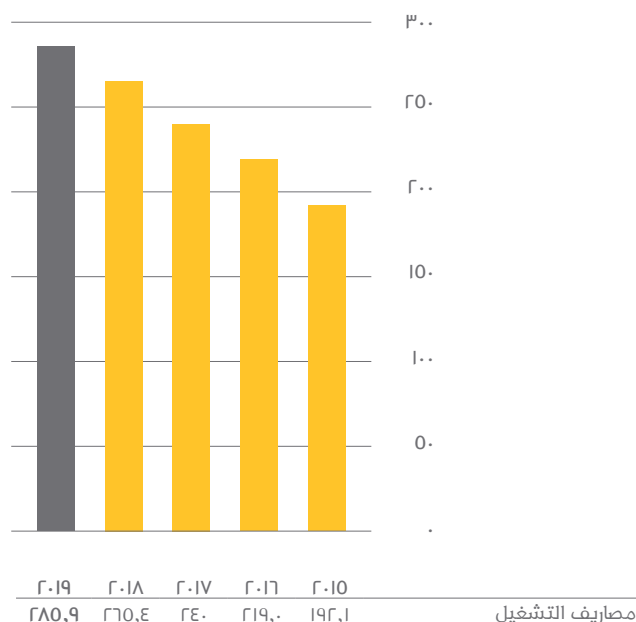


ابتكار وتطور دائم



استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور المصاريف
(مليون دولار أمريكي)



وسجلت مصادر الدخل الأخرى إيرادات بقيمة ٨,٤ مليون دولار أمريكي لهذا العام. وقد تم إدراج تحليل إيرادات مصادر الدخل الأخرى في الإيضاح رقم ٢٥ من القوائم المالية الموحدة. وتتكون مصادر الدخل الأخرى بشكل أساسي من ٥,٢ مليون دولار أمريكي نتجت عن أرباح الاستثمار في أسهم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و٣,٤ مليون دولار أمريكي من بيع أحد الأصول المشطوبة سابقاً التي كان قد تم تصنيفها في الدرجة الثانية، وذلك لأغراض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مصرفات التشغيل

بلغت قيمة مصرفات التشغيل ٢٨٥,٩ مليون دولار أمريكي بارتفاع قدره ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي أو ٨ بالمئة عن العام السابق. وتعزى هذه الزيادة السنوية إلى مصرفات الاستثمارات البالغة ٢١,٨ مليون دولار أمريكي والتي نشأت عن تسوية المبالغ المرتجلة لبعض الأصول الثابتة المعينة. ونشأت الحاجة إلى تسوية المبالغ المرتجلة من إعادة تقييم العمر المتبقي لبعض أصول تقنية المعلومات كما هو مشار إليه في الإيضاح رقم ٢٦ من القوائم المالية الموحدة، ومن نقل الموظفين إلى مركز العمليات الجديد في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهو ما أدى إلى إعادة تقييم العمر المتبقي لبعض الأصول المتعلقة بالتجهيزات في المباني التي تم إخلؤها. وباستبعاد هذه مصرفات الاستثمارات - التي سينتج عنها الحد من مصرفات انخفاض القيمة في السنوات القادمة - فإن إجمالي مصرفات التشغيل كان منخفضاً مقارنة بالعام السابق.

وسجلت مصرفات الموظفين التي بلغت قيمتها ١٥٣,٣ مليون دولار أمريكي حوالي ٥٤ بالمئة من إجمالي مصرفات التشغيل، أي بانخفاض قدره ٣,٥ مليون دولار أمريكي أو ٢ بالمئة عن العام السابق. وقد شهد عام ٢٠١٩م انخفاضاً في إجمالي عدد الموظفين لانعدام الحاجة إلى بعض الموارد البشرية التي كانت تعمل سابقاً في عدد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية، وذلك بعد إكمال هذه المشاريع بنجاح. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في عام ٢٠٢٠م.

وبلغت مصرفات المرافق ٢٣,٠ مليون دولار أمريكي بما يتماشى مع العام السابق. وقد اشتملت مصرفات المرافق في عام ٢٠١٩م على مصرفات استثنائية بقيمة ١,٣ مليون دولار أمريكي ناشئة عن إعادة تقييم العمر المتبقي للأصول في المكاتب التي تم إخلؤها بعد انتقال الموظفين إلى مركز العمليات الجديد في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ومبلغ ٠,٧ مليون دولار أمريكي كاحتياطي للتكاليف الإضافية المحتملة المرتبطة بتجهيزات المباني في العام السابق. وباستبعاد هذه مصرفات الاستثمارات، فإن مصرفات المرافق كانت منخفضة بقيمة ٢,٠ مليون دولار أمريكي أو ٩ بالمئة مقارنة بالعام السابق، ما يعكس الكفاءة المتحققة في شبكة مرافق الخدمات المصرفية للأفراد.

وبلغت قيمة مصرفات التشغيلية الأخرى ١٠٩,٦ مليون دولار أمريكي، أي بارتفاع قدره ٢٤,٠ مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في العام السابق. وترجع هذه الزيادة السنوية أساساً إلى مصرفات استثنائية بقيمة ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي نشأت عن تسوية المبالغ المرتجلة لبعض الأصول الثابتة لتقنية المعلومات. وقد تبع ذلك إعادة تقييم للمكتسبات المستقبلية المتوقعة المشتقة من الأصول. وترجع الزيادة السنوية بنسبة ٤ بالمئة في مصرفات التشغيلية الأخرى بشكل أساسي إلى مصرفات الإضافية المتعلقة بالحوكمة والمرتبطة بالشركة التابعة الجديدة التي تأسست في أبريل ٢٠١٩م بالمملكة العربية السعودية، فضلاً عن ضريبة القيمة المضافة التي بدأ تطبيقها في مملكة البحرين في بداية عام ٢٠١٩م، والتكاليف المرتبطة بمشروع مراجعة الاستراتيجية.

المخصصات

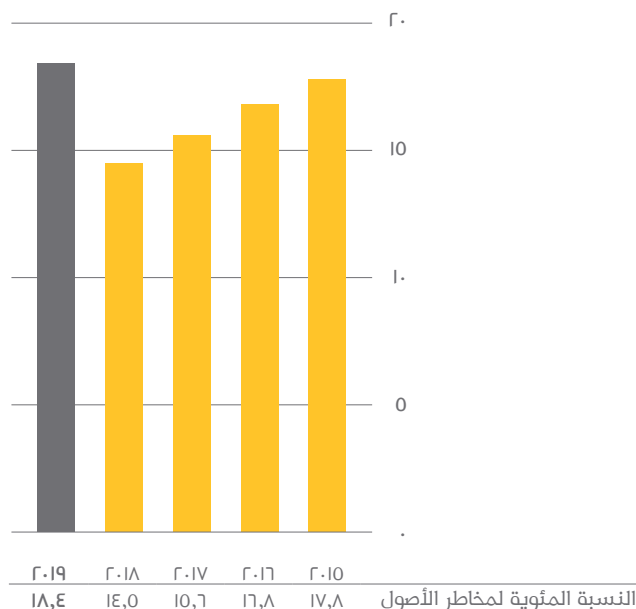
رصدت المجموعة في عام ٢٠١٩م صافي مخصصات قدره ٣٠,٣ مليون دولار أمريكي، مقارنة بصافي مخصصات استثنائية بلغ ٣٥٣,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م. ولذلك، عادت المخصصات إلى مستويات طبيعية أكبر في عام ٢٠١٩م. ويشمل المصود مخصصاً محدداً (الدرجة الثالثة) بمجموعه ٢٤,٢ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى مخصص غير محدد (الدرجتين الأولى والثانية) قيمته ٦,١ مليون دولار أمريكي.

وقد تحقق ربح قيمته ٦,٤ مليون دولار أمريكي من مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملة التي تمثل ٣٨ بالمئة من دخل التداول في عام ٢٠١٩م، أي أعلى بنسبة ٧ بالمئة من الربح المسجل في العام السابق. وخلال السنوات القليلة الماضية، تم توسيع نطاق منتجات مشتقات أسعار الفائدة مع التركيز بصورة أكثر فاعلية على العمل بشكل وثيق وبثاء مع العملاء لتحديد فرص التحوط من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة، لاسيما في ظل توقع ارتفاع أسعار الفائدة في السوق. كما تم تسجيل صافي ربح قدره ٥,٧ مليون دولار أمريكي من الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية، بينما حققت الاستثمارات في إدارة المشاريع صافي ربح بقيمة ٤,٦ مليون دولار أمريكي. وكما هو مبين في تحليل التداول بالأوراق المالية في الإيضاح رقم ٨ من القوائم المالية الموحدة، فإن أغلبية أنشطة المجموعة في مجال التداول متعلقة بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها شركات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية التابعة للمجموعة - جي أي بي كابيتال، وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة).

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٤,٢ مليون دولار أمريكي للعام، بانخفاض قدره ٤,٤ مليون دولار أمريكي أو ٢٤ بالمئة مقارنة بالعام السابق، ولكن بنفس مستوى الدخل المسجل في عام ٢٠١٧م. ويتكون دخل صرف العملات الأجنبية بشكل أساسي من الدخل الناتج عن معاملات صرف العملات الأجنبية للعملاء التي يتم معادلتها في الأسواق مع المعاملات المماثلة. ولهذا، لا توجد مخاطر سوقية مرتبطة بهذه المعاملات التي تسهم في هذا المصدر المهم للدخل. وعكست الإيرادات القوية لصرف العملات الأجنبية - وإن كانت أقل من مستويات عام ٢٠١٨م - النجاح المستمر في "بيع المنتجات المبتكرة بشكل مترافق" لتلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم، وتطوير منتجات جديدة لتلبية تلك الاحتياجات. وقد شهد طلب هذه المنتجات زيادة ملحوظة؛ حيث أدرك العملاء الفوائد الملموسة من إدارة المخاطر والتحوط بفاعلية من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وخلال عام ٢٠١٩م، واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملائها لتنويع وزيادة إيراداتها من هذه المنتجات، إضافة إلى خلق مزيد من التعاملات والصفقات مع العملاء الحاليين. وقد عكس الدخل المرتفع المتحقق في عام ٢٠١٨م مستوى أعلى من المستوى المعتاد لنشاط التحوط لعدد صغير من العملاء.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

النسبة المئوية لمخاطر الأصول (%)



وبناءً على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، فإن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم يكن مختلفاً بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

وفي نهاية عام ٢٠١٩، شكّلت نسبة النقد والأصول السائلة الأخرى، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، والودائع نسبة ٥٢ بالمئة من إجمالي الأصول، وشكّلت الأوراق المالية الاستثمارية ١٣ بالمئة، في حين شكّلت القروض والسلف ٣٣ بالمئة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٣,٨٢٨,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وتمثل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة. وبناءً على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين مصنفة على أساس الاستثمار، صادرة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرئيسة والكيانات المرتبطة بالحكومات.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية وصناديق الأسهم. وتتضمن كبرى محافظ سندات الدين أوراقاً مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٣,٠٠٨,٦ مليون دولار أمريكي أو ٨٢ بالمئة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠١٩. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تمثل استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في السندات بسعر فائدة ثابت. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ٧٧٣,١ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٩، وتتكون من استثمارات في سندات بسعر فائدة ثابت خاصة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي نهاية عام ٢٠١٩، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ١٤٦,٧ مليون دولار أمريكي. وتضمنت الاستثمارات في حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أسهماً مدرجة بلغت قيمتها ٢٨,٧ مليون دولار أمريكي تم الحصول عليها خلال السنوات الماضية لتسوية قرض سابق مضمون مستحق السداد. ويتم تسهيل هذه الأوراق المالية تدريجياً مع مرور الوقت. وتتألف غالبية الاستثمارات المتبقية في حقوق الملكية وبشكل كبير من أسهماً مدرجة تبلغ قيمتها ٧٧,٠ مليون دولار بالإضافة إلى استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة.

وإضافةً إلى ذلك، تم رصد مخصص بقيمة ٢,٤ مليون دولار أمريكي للمطلوبات الطارئة، يمثل مخصصاً يتعلق بخطط اعتماد احتياطي، كما يشير الإيضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة.

قوة المركز المالي

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٣,٢٩٦,٣ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من بينها ٢,٢٩٥,٩ مليون دولار أمريكي تعود إلى المساهمين في البنك. وفي نهاية عام ٢٠١٩، بلغت نسبة كل من حقوق الملكية والفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول ١٠,٩ بالمئة و ٨,٩ بالمئة على التوالي. وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع السائد دولياً.

ويشتمل الارتفاع البالغ قدره ١,١٠٠,١ مليون دولار أمريكي في إجمالي حقوق الملكية خلال عام ٢٠١٩ على مبلغ ٩٩٩,٨ مليون دولار أمريكي (٣,٧٥٠ مليون ريال سعودي) يمثل قيمة مشتريات الأسهم في الشركة التابعة الجديدة (بنك الخليج الدولي - السعودية) للمساهم الرئيس في البنك وهو صندوق الاستثمارات العامة، فضلاً عن ٦٣,٠ مليون دولار أمريكي يمثل ربح العام، و ٢٧,٠ مليون دولار أمريكي يمثل صافي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات الأسهم من خلال الدخل الشامل الآخر، وزيادة قدرها ٨,٧ مليون دولار أمريكي نشأت عن إعادة تقييم صناديق معاشات التقاعد محددة المزايا للشركات الثلاث الرئيسة التابعة للمجموعة، بنك الخليج الدولي (السعودية)، وحي آي بي كابيتال، وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة).

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس مال تنظيمي قدره ٢,٨٢٩,٦ مليون دولار أمريكي وإجمالي التعرض المرحح للمخاطر قدره ١٥,٣٧٣,٧ مليون دولار أمريكي، فقد بلغ معدل مخاطر الأصول المحتسب ١٨,٤ بالمئة وذلك وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي المرتبطة باتفاقية (بازل ٣)، في حين بلغ معدل الفئة الأولى لرأس المال ١٧,٥ بالمئة. وتشكل الفئة الأولى لرأس المال ٩٥ بالمئة من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، فإن الأرباح والخسائر غير المحققة المصنفة "خلاً شاملاً آخر" يتم إدراجها في قاعدة رأس المال التنظيمي. ويستبعد إجمالي رأس المال التنظيمي ٦٠٢,٣ مليون دولار أمريكي من حقوق الملكية البالغة قيمتها ١,٠٠٤ مليون دولار أمريكي التي ترجع إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في بنك الخليج الدولي (السعودية)، لأنه لا يُقبل تضمينها في قاعدة رأس المال التنظيمي وفق توجيهات رأس المال التنظيمي لاتفاقية (بازل ٣) من مصرف البحرين المركزي.

وتشتمل نسبة المخاطر إلى الأصول على الانكشافات المرجحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وقد عمدت المجموعة بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي إلى تطبيق نهج يقوم على تبني آليات داخلية للتعامل مع مخاطر السوق، إضافةً إلى تبني منهج قياسي لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وهذا يدل على أن الجهة التنظيمية مقتنعة بإطار إدارة المخاطر لدى المجموعة، وبأن هذا الإطار يتوافق تماماً مع التوجيهات والمتطلبات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويقدم تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول الملاءة المالية وإطار إدارة رأس المال للمجموعة. ويوجد توضيح لسياسات الحكومة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٢٩-٥ من القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والنظراء والسوق وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

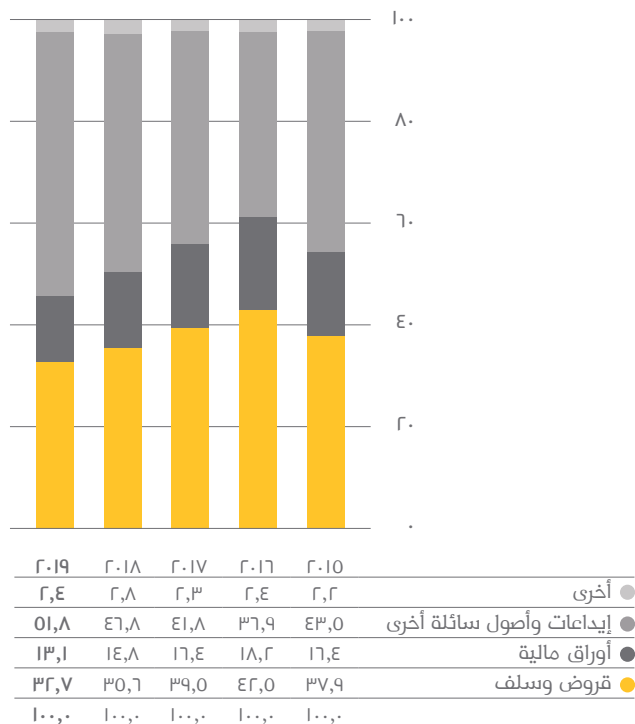
جودة الأصول

يبين الإيضاح رقم ٣٠ من القوائم المالية الموحدة التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول. أما بيان المخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبين في الإيضاح رقم ٢٩-١ (ب) من القوائم المالية الموحدة. ويشير هذا الإيضاح إلى أن نسبة ٨٠ بالمئة من مجموع الأصول المالية التي تتكون من أصول سائلة وودائع وأوراق مالية وقروض والتزامات ائتمانية مشروطة كانت مصنفة عند درجة ٤- أو أعلى، أي بما يعادل مستوى تصنيف الاستثمار أو أعلى.

ويمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٩ من القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

التوزيع حسب فئة الأصول (%)



وبناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية لحلول تاريخ صدور الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٥٥ بالمئة من محفظة القروض مستحق السداد خلال عام واحد، بينما كان ٧١ بالمئة مستحق السداد خلال ثلاث سنوات. وشكلت القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ١٧ بالمئة فقط. وقد وردت تفاصيل تصنيف القروض والسلف حسب القطاع في الإيضاح رقم ٢-١١ من القوائم المالية الموحدة، بينما ورد التوزيع الجغرافي للقروض والسلف في الإيضاح رقم ٣٠. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، مثل الانكشاف على قطاع الطاقة والنفط والبتروكيماويات ما نسبته ١٨ بالمئة من إجمالي محفظة القروض مقارنة بـ ٣٨ بالمئة في نهاية عام ٢٠١١م. ويعكس هذا الانكشاف التركيز الاستراتيجي السابق للمجموعة على تمويل المشاريع والإقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي. ويجري العمل على التخلص من هذه القروض القديمة ذات هامش الفائدة المنخفض. وفي نهاية عام ٢٠١٩م، تَشَكَّلَت أكبر الانكشافات القطاعية في قطاع التجارة والخدمات الذي يمثل ٢٠ بالمئة من إجمالي القروض، وهو ما يعكس التركيز الاستراتيجي على الإقراض القائم على العلاقات. كما أن هناك انكشاف محدود نسبياً على قطاع البناء (٦ بالمئة من إجمالي القروض)، وقطاع العقارات (٩ بالمئة من إجمالي القروض) في نهاية عام ٢٠١٩م.

ويُضمن الإيضاح رقم ٢٩-١ (ب) في القوائم المالية الموحدة تقييماً لمستوى مخاطر الائتمان للقروض والسلف، وذلك بناءً على تصنيفات ائتمانية داخلية. وحصل ما قيمته ٥,٨٣٩,٣ مليون دولار أمريكي أو ٥٩ بالمئة من إجمالي القروض على درجة -٤ أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف بمستوى الاستثمار. وتم تصنيف ما قيمته ٥٦٢,٠ مليون دولار أمريكي أو ٦ بالمئة فقط من إجمالي القروض والسلف. بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها انكشافات من الدرجة الثانية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤م)، أي أنها انكشافات لقروض شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. وإضافةً إلى ذلك، بلغت قيمة المخصصات الصافية لانخفاض القيمة للانكشافات المصنفة من الدرجة الثالثة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤م) ٢٢٣,١ مليون دولار أو ٢ بالمئة فقط من إجمالي القروض والسلف. وتُعرف انكشافات الدرجة الثالثة بأنها تلك الانكشافات التي يتم وضع مخصصات لها بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ما قيمته ٤١٩,٦ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للنظراء (الدرجة الثالثة) ٢٨٨,٣ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية) ١٣١,٣ مليون دولار. وبلغ إجمالي المخصصات ٤١٩,٦ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٨٢ بالمئة من إجمالي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد. وخلال عام ٢٠١٩م، تم تحويل ٣٧٤,٩ مليون دولار من مخصص القروض إلى السجلات، وقد أسفر ذلك عن استخدام مخصصات الدرجة الثالثة.

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويُحدّد المبلغ القابل للتحصيل كقيمة حالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخفضة على أساس سعر الفائدة عند بداية تقديم القرض.

وبلغت قيمة مخصصات القروض غير المحددة ١٣١,٣ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، أي بزيادة بنسبة ١,٣ بالمئة في المخصصات غير المحددة.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية)، فإن المجموعة لا تأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية أو الأسهم المتداولة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تستخدم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض متأخرة السداد ٥١١,٤ مليون دولار أمريكي و ٢٢٣,١ مليون دولار أمريكي على التوالي. ووصلت نسبة تغطية المخصصات المحددة للقروض متأخرة السداد ٥٦ بالمئة.

وهناك تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١٠-١ من القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٣,٢٠٩,٦ مليون دولار أمريكي أو ٨٧ بالمئة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠١٩م على تصنيف A-/A3 أو أعلى. وبناءً على تصنيف الجهة المصدرة، فإن باقي سندات الدين المصنفة بمستوى الاستثمار مثلت أوراقاً مالية إضافية بقيمة ١٥٨,٣ مليون دولار أمريكي أو ٤ بالمئة من سندات الدين. كما صُنِف ما قيمته ٣١٣,٨ مليون دولار أو ٩ بالمئة من سندات الدين على أنها دون مستوى الاستثمار، أي أقل من BBB-/Baa3. ويتكون معظمها من سندات دين صادرة عن إحدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن هناك أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وتم تصنيف جميع سندات الدين في نهاية عام ٢٠١٩م ضمن الدرجة الأولى لأغراض المخصصات، باستثناء سند واحد بقيمة ١٠,٠ مليون دولار أمريكي تم تصنيفه ضمن الدرجة الثانية خلال عام ٢٠١٩م. ويُستحق هذا السند تعاقدياً خلال عام ٢٠٢٠م.

القروض والسلف

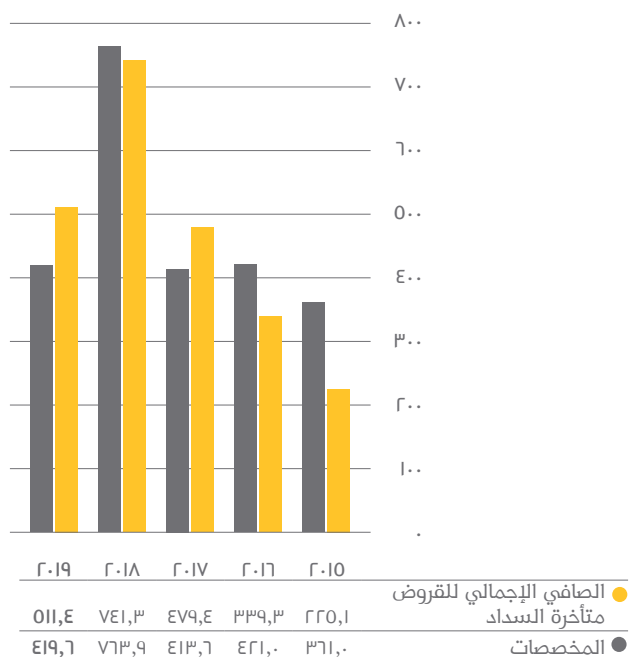
بلغت قيمة القروض والسلف ٩,٨٧٦,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩م، بزيادة طفيفة قدرها ٥٨,٣ مليون دولار أمريكي مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٨م. وقد انخفض إجمالي القروض والسلف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م إلى ٢٨٦,٠ مليون دولار أمريكي مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٨م. ويرجع ذلك إلى تحويل مبلغ ٣٧٤,٩ مليون دولار أمريكي من مخصص القروض إلى السجلات. وباستثناء ذلك، يكون إجمالي القروض والسلف قد ارتفع بشكل معتدل بمقدار ٨٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٩م. وقد تُوخى البنك الحذر في تمديد القروض الجديدة خلال العام.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع استحقاق القروض



السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات
0,432,7	1,628,3	1,172,9	1,642,2
00,0	16,0	11,9	16,6
9,876,1	1,642,2	1,172,9	1,628,3

تطور القروض متأخرة السداد
(مليون دولار أمريكي)

وتعكس مخصصات القروض متأخرة السداد المستوى العالي من الضمانات الفعالة التي يتم الاحتفاظ بها كإجراء للتخفيف من المخاطر. وتُعرف القروض متأخرة السداد بأنها القروض التي مر على موعد سداد مبلغها الأصلي أو فائدتها أكثر من ٩٠ يوماً.

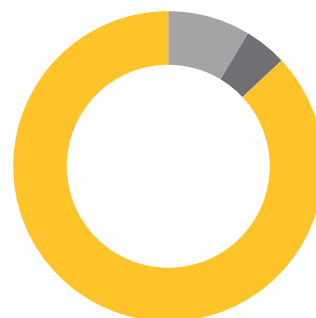
وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ينبغي تسجيل الفائدة على القروض المتعثرة ضمن الدخل بناءً على صافي القيمة الدفترية للقروض ونسبة الفائدة التي استخدمت لحسم تدفقات النقد المستقبلية لأغراض حساب القيمة القابلة للتحويل. ومع ذلك، وبموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، فإن الفائدة على القروض متأخرة السداد لا يتم تسجيلها ضمن الدخل إلا على أساس نقدي. ونظراً للمخصصات المرتفعة التي توفرها المجموعة لتغطية القروض المتعثرة، فإن الفرق بين القاعدتين المحاسبيتين لا يمثل اختلافاً جوهرياً.

فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٦ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى التي بلغت ٨,٠٨٥,١ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٩م. وتتضمن إجمالاً النقد والأرصدة لدى المصارف والبنوك المركزية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة. وترجع الزيادة في الأصول النقدية والسائلة الأخرى بقيمة ٣,٠ مليار دولار أمريكي على أساس سنوي إلى زيادة ودائع العملاء، وهو ما يعكس بشكل خاص مستويات أعلى من أنشطة الإيداع من جانب بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) التابع للمجموعة الذي يتخذ من لندن مقراً له.

وبلغ إجمالي الودائع ٦,١٧١,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩م، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٠ من القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع مودعاً لدى النظراء المصرفيين في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، وهي المناطق الجغرافية الرئيسة لعمليات المجموعة. ومثلت الودائع ٢٠ بالمئة من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠١٩م. ومع نهاية عام ٢٠١٩م، تم دعم الودائع بما قيمته ١,٤١٠,٠ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة البيع، وهي وداائع مضمونة، ما يقلل من تعرض الحكومة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

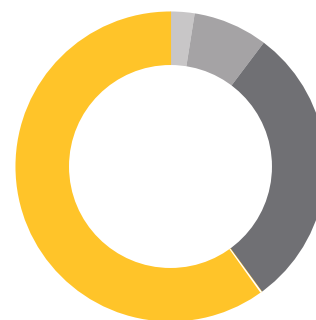
توزيع السندات الاستثمارية حسب التصنيف



السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات
3,209,6	108,3	313,8	3,681,7
87,2	4,3	8,0	10,5

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات



ملايين الدولارات الأمريكية	%	
٢٠,٧١٥,٤	٦٠,٢	● مجلس التعاون الخليجي
١,٦	٠,٠	○ دول الشرق الأوسط الأخرى
١٠,١٧١,٤	٢٩,٦	● أوروبا
٢,٧٠٥,٤	٧,٩	● شمال أمريكا
٨٠٠,٨	٢,٣	● آسيا
٣٤,٣٩٤,٦	١٠٠,٠	

التوزيع الجغرافي للودائع



ملايين الدولارات الأمريكية	%	
١٤,٣٥١,٧	٦٤,٨	● دول مجلس التعاون الخليجي
٦٢١,٨	٢,٨	● دول الشرق الأوسط الأخرى
٧,١٧٩,١	٣٢,٤	● دول أوروبا
٢٢,١٥٢,٦	١٠٠,٠	● دول أخرى

ويوجد تحليل للأوراق المالية المتداولة في الإيضاح رقم ٩ من القوائم المالية الموحدة، حيث بلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة ١٤٢,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. ويتألف معظم الأوراق المالية المتداولة من استثمارات تديرها شركات تابعة للمجموعة وهي جي آي بي كابيتال، وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة).

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٣٤,٣٩٤,٦ مليون دولار أمريكي. وتضمنت هذه الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، إضافة إلى التزامات ائتمانية مشروطة. وكما أشير سابقاً، فإن هناك تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والموقع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣٠ من القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى في هذا الإيضاح، فإن مبلغ ٢٠,٧١٥,٤ مليون دولار أمريكي أو ٦٠ بالمئة من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تمثل الانكشاف على النظراء والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسية، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويوجد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية ورد في الإيضاح رقم ٣٣ من القوائم المالية الموحدة، في حين قدّم الإيضاح رقم ٣٤ تحليلاً إضافياً للالتزامات الائتمانية المشروطة وما يقابلها من مخاطر مرجحة.

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٢٢,١٥٢,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وبلغت ودائع العملاء ٢١,٢٢٣,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩م، ما يمثل ٩٦ بالمئة من إجمالي الودائع، بينما بلغت ودائع البنوك ٩٢٩,٣ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، ما يمثل ٤ بالمئة فقط من إجمالي الودائع.

ويتناول الإيضاح رقم ١٤ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب الموقع الجغرافي. وجاء ما قيمته ١٤,٣٥١,٧ مليون دولار أو ٦٥ بالمئة من إجمالي الودائع من النظراء في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي جاءت من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أوروبا على وجه الخصوص)، فقد بلغت قيمتها ٧,١٧٩,١ مليون دولار أمريكي أو ٣٢ بالمئة من إجمالي الودائع. وترتبط الودائع من النظراء في الدول التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير بنشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة). ولا تمثل هذه الودائع مصدر تمويل رئيس للمجموعة، ويتم مقارنتها بالودائع واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والأصول السائلة الأخرى مع النظراء من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة قيمتها ١١,٧٩١,١ مليون دولار أمريكي والمودعة لأجل قصيرة في الأسواق المالية. وعليه، فإن المجموعة عبارة عن مودع صرف للأموال في السوق المالية الدولية بين البنوك، ولذا لا يوجد لها اعتماد صافٍ في التمويل على هذه السوق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المبوعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ما قيمته ٥٢٣,١ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. وتستخدم المجموعة أوراقها الاستثمارية عالية الجودة وعالية التصنيف لتعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافة إلى مواصلة إثبات قدرتها على إعادة شراء الأوراق المالية بصفتها جزءاً من خطتها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل ٣,٥٠٢,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. ومثل التمويل بأجل وحقوق الملكية ١٥٣ بالمئة من القروض التي تُستحق بعد أكثر من عام.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.



تقرير حوكمة الشركات

ممارسات الحوكمة السليمة

اعتمد البنك على مر السنين تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية على الرغم أنها ليست من الشركات المدرجة، ويقوم بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣.

في الوقت الحالي يضع بنك الخليج الدولي العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة ولأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفاذي تضارب المصالح) ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، بالإضافة إلى وضع سياسة التشغيل بما يتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي الجديدة. بعد ذلك قام البنك بوضع معايير إضافية شملت من بين أمور أخرى تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات وإنشاء لجنة لحوكمة الشركات تابعة لمجلس الإدارة وتأسيس وحدة خاصة للحوكمة ضمن إدارة الالتزام وتحديث إطار المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام وبأفضل الممارسات وبأية متطلبات رقابية مستجدة. وتم إطلاع مجلس الإدارة على آخر التحديثات في اجتماعه الذي انعقد في ١٧ ديسمبر ٢٠١٩.

عند تأسيس بنك الخليج الدولي (البنك) في عام ١٩٧٥، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي اللذان تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

وتم نشر لائحة صلاحيات مجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الإلكتروني (www.gib.com) وهي تعكس إلى حد كبير متطلبات الحوكمة الواردة في قسم الضوابط العليا من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

اعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة السليمة لدى البنك. كما تؤكد هذه الإجراءات على مدة التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية وتوفيرها لجميع مستخدمي هذه المعلومات بما في ذلك الجهات الرقابية والعلماء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من الجهات المعنية.

في شهر مارس من كل عام يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة حيث يوضح أي عدم التزام لهذه القواعد، إن وجدت، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين. وتم إيراد الإيضاحات المضمنة في تقرير (الالتزام والتفسير) بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

يفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم ١،٣،٨ PD من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً لقسم ٦،١،١ PD من الدليل الإرشادي.

المساهمون

يوضح الجدول التالي الجهات المساهمة في البنك ونسبة المساهمة:

اسم المساهم	اسم المساهم نسبة المساهمة
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	٩٧,٢٢٦%
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	٠,٧٣%
شركة قطر القابضة دولة قطر	٠,٧٣%
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	٠,٤٣٨%
صندوق الاحتياطي العام للدولة سلطنة عمان	٠,٤٣٨%
وزارة المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٣٨%

الهيكل التنظيمي - القواعد والإدارة

يحدد الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي ويفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- يتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله، حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته ومسؤوليات اللجان التابعة له على أحسن وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- تمتلك إدارة البنك هيكلًا تنظيميًا مناسباً يتولى مسؤولية الإدارة اليومية للأعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- هنالك تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة من جهة أخرى.

- هناك نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٦٢ من هذا التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للبنك من عشرة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يمنح كل مساهم يملك عشرة بالمئة من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي بتعيين عضو في المجلس. وللمساهمين الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي. وفي أغسطس ٢٠١٨ عين صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦ بالمئة، مجلس الإدارة الجديد للفترة من أغسطس ٢٠١٨ حتى أغسطس ٢٠٢١.

وأبرم البنك اتفاقية خطية لتعيين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات وعمليات مساءلة أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى المسائل الأخرى متعلقة بتعيينهم بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المخصص والمتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعييناتهم ومستحقات تسديد مصروفاتهم وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وفي نهاية العام تألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء سبعة منهم أعضاء غير تنفيذيين بما في ذلك الرئيس ونائبه وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون معاً بخبرات إدارة واسعة وقدرات مهنية متنوعة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن أعضاء مجلس في صفحة رقم ٥٥-٥٧ من هذا التقرير السنوي التي تتضمن سيرهم الذاتية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كان مجلس الإدارة يضم ثلاثة أعضاء مصنّفين كغير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين (راجع الجدول أسفل الصفحة).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح ومنع إساءة استغلال النفوذ من الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة والعادلة مما تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهريّة سواء بسبب الاحتيال أو خلافه.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٩

أعضاء مجلس الإدارة	مجالس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت (لغاية أبريل ٢٠١٩)	لجنة حوكمة الشركات (لغاية أبريل ٢٠١٩)	لجنة حوكمة الشركات، الترشيحات والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	٦ (٦)	٠ (٠)						٦ (٦)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	٦ (٦)	٠ (٠)	٢ (٢)	١ (١)	٢ (٢)				غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليبيسي	٦ (٦)	٠ (٠)						٦ (٦)	تنفيذي	غير مستقل
الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	٦ (٦)		٢ (٢)	١ (١)	٢ (٢)	٤ (٤)			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالمك آل الشيخ	٦ (٦)	١ (١)*	٠ (٠)					٦ (٦)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن	٦ (٦)		٢ (٢)	١ (١)	١ (٢)				غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب	٦ (٦)	٣ (٣)*				٤ (٤)		٦ (٦)	غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	٦ (٦)	٠ (٠)	٠ (٠)			٤ (٤)			غير تنفيذي	مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال العام.

في أكتوبر ٢٠١٩ وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي لغرض الاستقلالية واستيفاء شروط عضوية لجان المجلس الأخرى.

لم يكن السيد سلطان الشيخ عضواً في اللجنة التنفيذية في أبريل ٢٠١٩، كما لم يكن السيد فرانك شواب عضواً في اللجنة التنفيذية

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس سلطاتها وصلاحياتها من مجلس الإدارة. توضح الجداول التالية عضوية وسجل حضور اجتماعات لجان المجلس

عضوية لجان مجلس الإدارة (يناير - أبريل ٢٠١٩)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي السيد راجيف كاكار السيد فرانك شواب الأستاذ سلطان بن عبدالمملك آل الشيخ	رئيس عضو عضو عضو عضو
لجنة التدقيق	الأستاذ سلطان بن عبدالمملك آل الشيخ الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة الترشيح والمكافآت	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الدكتور نجم بن عبدالله الزيد الأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن	رئيس عضو عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد السيد فرانك شواب السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة حوكمة الشركات	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن	رئيس عضو عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي الأستاذ سلطان بن عبدالمملك آل الشيخ	رئيس عضو عضو

عضوية لجان مجلس الإدارة (أبريل - سبتمبر ٢٠١٩)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي السيد راجيف كاكار السيد فرانك شواب	رئيس عضو عضو عضو
لجنة التدقيق	الأستاذ سلطان بن عبدالمملك آل الشيخ الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الدكتور نجم بن عبدالله الزيد الأستاذ بندر بن عبد الرحمن بن مقرن	رئيس عضو عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد السيد فرانك شواب السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي الأستاذ سلطان بن عبدالمملك آل الشيخ	رئيس عضو عضو

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

عضوية لجان مجلس الإدارة (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٩)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة التدقيق	الأستاذ سلطان بن عبدالمك آله الشيخ الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل الدكتور نجم بن عبدالله الزيد الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	رئيس عضو عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد السيد فرانك شواب السيد راجيف كاكار	رئيس عضو عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي الأستاذ سلطان بن عبدالمك آله الشيخ السيدة انجو باتوردان	رئيس عضو عضو عضو مدعوة

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠١٩

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ١٥ فبراير ٢٠١٩ ٢. ٣١ مارس ٢٠١٩ ٣. ١٣ أبريل ٢٠١٩ ٤. ٢٤ يوليو ٢٠١٩ ٥. ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩ ٦. ١٧ ديسمبر ٢٠١٩
اللجنة التنفيذية	١. ١٥ فبراير ٢٠١٩ ٢. ١٣ أبريل ٢٠١٩ ٣. ٢٤ يوليو ٢٠١٩ ٤. ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩ ٥. ١٧ ديسمبر ٢٠١٩
لجنة التدقيق	١. ١٤ فبراير ٢٠١٩ ٢. ١٢ أبريل ٢٠١٩ ٣. ٢٣ يوليو ٢٠١٩ ٤. ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩ ٥. ١٦ ديسمبر ٢٠١٩
لجنة حوكمة الشركات (لغاية أبريل ٢٠١٩)	١. ١٥ فبراير ٢٠١٩
لجنة الترشيح والمكافآت (لغاية أبريل ٢٠١٩)	١. ١٥ فبراير ٢٠١٩ ٢. ١٩ مارس ٢٠١٩
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت (بدءاً مايو ٢٠١٩)	١. ٢٣ يوليو ٢٠١٩ ٢. ١٦ ديسمبر ٢٠١٩
لجنة سياسات المخاطر	١. ١٥ فبراير ٢٠١٩ ٢. ١٢ أبريل ٢٠١٩ ٣. ٢٣ يوليو ٢٠١٩ ٤. ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩
لجنة الابتكار	١. ١٥ فبراير ٢٠١٩ ٢. ١٢ أبريل ٢٠١٩ ٣. ٢٤ يوليو ٢٠١٩ ٤. ١٨ سبتمبر ٢٠١٩ ٥. ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩ ٦. ١٦ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن القضايا الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات الهامة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك وذلك في نطاق الحدود المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في القضايا التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة في الظروف الطارئة التي يصعب فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ويمكن لمجلس الإدارة أن يقوم بالإجماع بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه القضايا.

في كافة الأحوال على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم واتخاذ القرارات بشكل يضمن مصالح البنك ومساهمييه على أحسن وجه.

لجنة التدقيق

من مهام لجنة التدقيق مراجعة الوضع المالي للبنك وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمتطلبات القانونية. أما المسؤوليات الرئيسية فتتضمن:

١. مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك، (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) ضمان تأهيل واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وحسن أدائهم

٢. الإشراف على أداء التدقيق الداخلي للبنك والتدقيق المستقل.

توفر لائحة صلاحيات اللجنة التفاصيل الضرورية بشأن عمليات إعداد التقارير المالية وطرق تطويرها، إضافة إلى المسؤوليات بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية. يخضع رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة التدقيق ويتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساعد لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك والحدود التي يمارس البنك من خلال أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة سياسات واقعية لإدارة المخاطر ذات أهمية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة وبحث وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفعالية.

٤. التأكد من أن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة على أي استثناء أو تجاوز ملحوظ حدود المخاطر المسموح بها لمراجعتها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإعلام اللجنة دورياً بكافة المخاطر ذات الأهمية التي قد تواجه أعمال البنك والتأكد من ارتياحها للإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:

- استلام ومراجعة تقارير التعرض للمخاطر الائتمانية على أساس الدولة، التصنيف الائتماني، الصناعة/التركيز، القروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمل

- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق (VaR)

- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية

- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات

- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية

- استلام ومراجعة التقارير بشأن التغيير في موافقات الائتمان أو تمديد الائتمان، ومقاييس مخاطر الائتمان والسوق، وإجراءات مراقبة المخاطر

- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الحوكمة، الترشيح والمكافآت

إن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب والمحافظة وتشجيع الكوادر ذات الكفاءة من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين:

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا
٢. القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.
٣. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.
٤. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.
٥. الإشراف على الأنشطة التعليمية لمجلس الإدارة الخاصة بحوكمة الشركات.
٦. وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.
٧. وضع خطة الإحلال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت:

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص المعتمدين و/أو القادرين على تحمل المخاطر الجوهرية.
٢. السياسات المتعلقة بتعيين والاحتفاظ وتقييم الأداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا.
٣. اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعتها لضمان عمل هذا النظام وفق المخطط له.
٤. اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمد ومتحمل للمخاطر الجوهرية وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.
٥. مراجعة نتائج اختبار التحمل والاختبار الرجعي قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

شؤون حوكمة الشركات:

١. الإشراف على تطوير وصيانة سياسات حوكمة الشركات
٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.
٣. مراجعة مهام وتقييم أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.
٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق مما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح اتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.
٥. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

لجنة الابتكار

دور اللجنة هو مساعدة المجلس في مسؤولياته من خلال الإشراف على برنامج البنك الخاص بالتحول الرقمي والابتكار وتقديم المشورة بهذا الشأن، وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر استراتيجية الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار ومحفظة الابتكارات. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. دعم الإدارة باعتبارها مسباراً للقضايا المتعلقة بالابتكار.
٢. تدقيق استراتيجية الابتكار في البنك ونموذج التشغيل المقدمان من الإدارة وتقديم التوصيات للمجلس بالموافقة عليها. استعراض ومناقشة القضايا والاتجاهات الهامة المتعلقة بالابتكار التقنية الناشئة.
٣. توفير التوجيه والدعم فيما يتعلق بإدارة التحديات الثقافية التي يواجهها البنك.
٤. الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية الابتكار الخاصة بالبنك من قبل الإدارة ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك، بما في ذلك: (أ) مدى التقدم الذي أحرزه البنك في تنفيذ ابتكاراته؛ (ب) نشر نتائج التنفيذ لجميع الابتكارات الرئيسية، بما في ذلك تحقيق الفوائد والعوائد المتوقعة على الاستثمار.

تقييم مجلس الإدارة

إن مهام عمل لجان حوكمة الشركات، التعيينات والمكافآت وكذلك ميثاق مجلس الإدارة تتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حدا مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسية خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، يتضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمها ذاتياً إضافة إلى تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن عمليات التقييم خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

يتلقى مجلس الإدارة واللجان التابعة له بشكل منتظم التحديثات التي تطرأ على أهم التطورات في المجال التنظيمي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم.

ويركز المجلس أيضاً على أهمية توفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية والمفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة هذه الإدارة ويساعده رئيس الشؤون المالية، ورئيس إدارة المخاطر، ورئيس إدارة العمليات، ورئيس الأعمال المصرفية للشركات، ورئيس الأعمال المصرفية للأفراد، ورئيس إدارة الاستثمار والخزينة، ورئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين وحوكمة الشركات، ورئيس الموارد البشرية. وقد وردت تفاصيل السيرة الذاتية للمدراء التنفيذيين في الصفحة رقم ٦١-٥٨ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم لجان الإدارة من المستوى الأول التالية مساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك:

١. لجنة الإدارة

٢. لجنة المخاطر للمجموعة

٣. لجنة الأصول والخصوم

٤. لجنة تقييم الوظائف

٥. لجنة إدارة أمن المعلومات

٦. لجنة المخاطر التشغيلية

٧. لجنة مراجعة العطاءات

٨. لجنة الائتمان

٩. لجنة تنفيذ الاستراتيجية

١٠. مجلس إدارة التغيير

١١. لجنة الاستثمار

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي للمجموعة وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الإدارة.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

وقد صدرت خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم والتي تشمل المساعدة والمساهمة في الأمور التالية:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.

٢. وضع الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.

٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال للبنك

٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.

٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً على مستوى المخاطر المحددة.

٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات المناسبة

٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وقواعد السلوك المهني.

٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم لفت أنباه الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات البنك.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، والتي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسية التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

يتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥. وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

إن سياسة البنك في الأجور والمكافآت هي تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لاستقطاب والحفاظ على الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم. تعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على الثقافة القائمة لمستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ هذه السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة ككل، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده اللوائح المحلية السارية والقواعد المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب من يحضر إلى اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس

خلال عام ٢٠١٩، بلغ مجموع الأجر والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ١٥ مليون دولار أمريكي [٢٠١٨ : ١٤,٢ مليون دولار أمريكي] من بينها ٤,٢ مليون دولار أمريكي [٢٠١٨ : ٢,٦ مليون دولار أمريكي] دفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف في المقام الأول مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين المتعلقة بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

اتبع البنك إطار عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة بهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى لتحقيق الحزمة المستهدفة لمكافآت الموظفين وذلك قبل النظر في أي تخصيص للمكافأة لإدارات الأعمال وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب لوحدة الأعمال ذات الصلة والموظفين المعنيين.

تشكل كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل العاملين الأساسيين لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسية التالية:

● الأجر الثابتة

● المزايا

● مكافآت الأداء السنوية

● خطة المكافآت السنوية المؤجلة

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق أن يعمل البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجر والمكافآت لديه حيث تخضع كافة الأمور المتعلقة بالأجر والمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادر على تحمل المخاطر الجوهرية و/ أو شخص معتمد في دوائر الأعمال أو وظائف الرقابة أو الدعم. الشخص المعتمد هو الموظف الذي يستلزم تعيينه الحصول على الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال الهامة وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على حجم المخاطر لدى البنك.

ومن أجل ضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى التي تم تلخيصها بما يتماشى مع تخطيط الأعمال وعملية إدارة الأداء. ويراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وقبل كل شيء العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على نحو مهم في كيفية تحقيق ذلك إذ من شأن هذه النقطة أن تسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الترشيح والمكافآت ومدار تركيزها

تشرف لجنة الترشيح والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجر والمكافآت الحاكمة لها. كما تطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجر والتعويضات. وتتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام على شكل أتعاب خاصة لحضور جلسات الاجتماعات ٣٣,٠٠٠ ألف دولار أمريكي [٢٠١٨ : ٣٦,٠٠٠ ألف دولار أمريكي]

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها البنك ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل من قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر بهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

تأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر وذلك قبل توزيع المكافآت السنوية. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويراعى في حزمة المكافآت أداء البنك والذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

وعند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك يؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها
- مستوى مخاطر السيولة المُفترض عند أداء الأعمال
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المتضمنة في الأرباح الحالية.

وتطلع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

يبدأ البنك عند تحديد مقدار المكافآت المتغيرة بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف الربح وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية والتي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

تقيم لجنة الترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها جمع دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي لا يزال توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكد. وتتخذ اللجنة قراراتها بناءً على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة الأرباح. ويسعى البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا كانت الأرباح ليست بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة المكافآت فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة تنقلص عموماً بشكل جوهري عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدفة، كما وضح أعلاه، لتعديلات المخاطر بما يتواءم مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويضمن البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند على تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويساهم نظام إدارة الأداء لدى البنك بدوره محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية فضلاً عن مهام القيمة المضافة الخاصة لكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال بشكل رئيسي بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية منها السيطرة على المخاطر واعتبارات الالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

التعديلات حسب المخاطر

يملك البنك إطاراً لتقييم المخاطر اللاحقة، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر.

وفي السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر مادية في أدائه المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

● يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.

● على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للأفراد، وبالتالي ستخفض تصنيفات أداء الموظف.

● هبوط قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.

● التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي على المكافآت غير المستحقة.

● وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز هنا مراعاة حق تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

يمكن للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة الترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

● زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي

● إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم

● الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد

إطار الضبط والاسترداد

من شأن أحكام الضبط والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت تحديد متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كانت العناصر غير المستحقة بموجب خطة المكافآت المؤجلة يمكن إسقاطها / تعديلها أو ما إذا كان يمكن استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. تشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثيراً جوهرياً ضاراً على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باستعادة مكافأة أحد الأفراد.

من شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة حول سوء تصرف الموظف أو ارتكابه لخطأ جوهري يتسبب في الإضرار بسمعة البنك أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض إدارة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو إعادة صياغة جوهريّة للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكل متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى إدارات الأعمال بالبنك لخسائر مادية.

يمكن استخدام إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير بالنظر إلى طبيعة المسألة وحجمها. كافٍ بالنظر إلى طبيعة المسألة وحجمها.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسية التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره في شكل أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

تخضع كافة المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف كافة مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر كفترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق. ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون من درجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة				
	الرئيس التنفيذي والمندوب التنفيذيون وأعلى خمس موظفين مرتباً من إدارات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة ١٢ وأعلى)	مدة التأجيل	الاحتفاظ	الضبط
النقد المقدم	%٤٠	%٥٠	لا يوجد	-	-
الأسهم المقدمة	-	%١٠	لا يوجد	٦ اشهر	نعم
النقد المؤجل	%١٠	-	٣ سنوات*	-	نعم
الأسهم المؤجلة	%٥٠	%٤٠	٣ سنوات*	٦ اشهر	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييما لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

ألف دولار أمريكي	٢٠١٩	٢٠١٨
• رسوم المكافآت	٣,٥٥٧	١,٨٧٣
• بدلات الحضور	٣٤٨	٣١٨
• مصاريف السفر	٦٦	٥٩٥
• مصاريف أخرى	٢٧	١٣
المجموع	٤,٢١٠	٢,٤٨١

الموظفون

٢٠١٩												
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف		مكافآت مضمونة		مكافآت متغيرة			الإجمالي	
		نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	ممنوحة عند التوظيف (نقداً/أسهم)	مضمونة (نقداً/أسهم)	مقدمة		مؤجلة			
							أسهم	نقداً	أسهم	أخرى		
الأشخاص المعتمدين												
- وحدات الأعمال	0	٢,٤٠0	٢٢١	-	-	-	٨٨٣	-	٢١٧	١,٠٨٤	-	٤,٨١٠
- الرقابة والدعم	١0	٤,١٢0	٤٤٢	-	-	-	٦٢٤	١٠٩	-	٤٣٧	-	0,٧٣٧
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٢	٢,٩٢٨	٣٣١	-	-	-	٤٨٢	٦٩	٣٤	٤٤٧	-	٤,٢٩١
موظفون آخرون	٢٠٠	٢٢,٣٠0	٣,٧٤٠	-	-	-	٢,٤٩٠	٦١	-	٢٤٣	-	٢٨,٨٣٩
موظفون في الخارج	٧٦0	٧١,٩٨٩	١٤,٨00	-	-	-	١0,٢٦٢	١0	٧٢٠	٤٣٦	-	١٠٣,٢٧٧
المجموع	٩٩٧	١٠٣,٧0٢	١٩,0٨٩	-	-	-	١٩,٧٤١	٢0٤	٩٧١	٢,٦٤٧	-	١٤٦,٩0٤

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

٢٠١٨

ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف		مكافآت متغيرة			الإجمالي		
		نقدًا	أخرى	(نقدًا/أسهم)	(نقدًا/أسهم)	مقدمة		مؤجلة			
						نقدًا	أسهم			نقدًا	أسهم
الأشخاص المعتمدين											
- وحدات الأعمال	٦	٢,٨٥٨	٢٨٢	-	-	٨٣١	٣	٢٠٠	١,٠١١	-	٥,١٨٥
- الرقابة والدعم	١٥	٤,١٨٤	٤٠٨	-	-	٤٧٥	٥٧	٣١	٣٨٥	-	٥,٥٤٠
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٤	٣,٥١٣	٣٢٥	-	-	٤١٦	٦٣	٢٥	٣٧٨	-	٤,٧٢٠
موظفون آخرون	٢٠٤	٢٥,٩٨٢	٤,٩٩٠	-	-	١,٩٤٢	٣٠	-	١١٩	-	٣٣,٠٦٣
موظفون في الخارج	٧٧٣	٧١,٤٢٦	١٩,١٣٢	-	-	١١,٣٠٤	-	-	-	-	١٠١,٨٦٢
المجموع	١,٠١٢	١٠٧,٩٦٣	٢٥,١٣٧	-	-	١٤,٩٦٨	١٥٣	٢٥٦	١,٨٩٣	-	١٥٠,٣٧٠

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق، والبالغة ٦,٣ مليون دولار أمريكي، تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

المكافآت المؤجلة

٢٠١٩

ألف دولار أمريكي	نقداً	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	المجموع
الرصيد الافتتاحي	٤٧٩	٣,٦٨٦,٧٩٩	٣,٥٥٠	-	٤,٠٢٩
المكافآت التي تم منحها	٢٥٢	٢,٣٣٤,٤٣٨	٢,٠١٠	-	٢,٢٦٢
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٢٤٦)	(١,٩٨٠,٠٨٠)	(١,٧٠٥)	-	(١,٩٥١)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	(١٤٦)	-	(١٤٦)
الرصيد الختامي*	٤٨٥	٤,٠٤١,١٥٧	٣,٧١٠	-	٤,١٩٤

* تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ٢٠١٩، ٢١٤,٢٠٠ دولار أمريكي (٢٠١٨ : ٧٤٢,٤٠٠ دولار أمريكي)، منها مبلغ ٧٥,١٥٠ دولار أمريكي (٢٠١٨ : ١٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي) كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

الاتصال المؤسسي

يلتزم البنك باستراتيجية اتصال مؤسسي تضمن أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وفي التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسية للبنك، الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي وكتيبات البنك ونشرات للموظفين والإفصاحات في وسائل الإعلام المناسبة.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين) والعامّة والدول التي يعمل بها البنك) امثالاً لكافة القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك www.gib.com الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفية عن البنك وإنجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وبياناته المالية للسنوات الخمس السابقة على الأقل، وكذلك البيانات الصحفية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإفصاح وتوفير المعلومات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول إلى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والبيانات المالية وتحليل الإدارة المخاطر. وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠١٩

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

سياسة التعامل مع شركاء الأعمال

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع شركاء أعمال البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة تحدد كيفية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي وتفرض حدوداً للتعامل مع هذه الأطراف متوافقة أو أكثر تشدداً من معايير المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي بمخاطر البنك لدى الأطراف المرتبطة بالبنك والمخاطر التي ستسجل في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات الصلة

يتبع البنك قواعد سلوك مهني معتمدة من مجلس الإدارة تحكم تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة. يتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق المخاطر والودائع الواردة منهم. في حالة تقديم قروض لأطراف ذات علاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي، فإذا كانت تتجاوز تلك الصلاحيات فلا بد من الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. كما يجب الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تمنع أعضاء مجلس الإدارة من تحقيق أي مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، من أي صفقة خاصة بالبنك.

جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومروؤسيه المباشرين) وكذلك كافة موظفي البنك تخضع للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على الأقل مرة واحدة سنوياً. كما يجب مراجعة مجلس الإدارة في جميع المعاملات للشركات ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

وتتناول قواعد السلوك مجموعة من الشئون مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وصيانة المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالقوانين الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع دون حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجبهم وفق قواعد السلوك عبر رسالة بريد إلكتروني ترسل لهم مرفق بها نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والانجليزية ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها وكذلك الإقرار بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي خرق لقواعد السلوك، فسوف يرفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

وعلاوة على ذلك، فإنه يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه من أجل ضمان تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه القرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الإدارة التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

يمكن اعتبار أقارب الموظفين الحاليين خاضعين لموافقة محددة من رئيس الموارد البشرية. لا يُسمح بتعيين الأقارب، نظراً لوجود تضارب في المصالح، عندما تتوافر إحدى الأمور التالية:

- عندما يعمل أحد الأقرباء في نفس القسم الذي يتم فيه تعيين الموظف الجديد
- عندما يرفع أحد الأقرباء تقاريره مباشرة إلى الآخر
- تخلق العلاقة تضارباً فعلياً أو ملموساً في المصالح

إذا حدثت صلة القرابة بعد التعيين، فإنه يجوز للبنك أن ينقل الموظف إلى قسم آخر، شريطة الحصول على الموافقات المناسبة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

لقد فوض البنك الصلاحيات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وإذا وجد الرئيس التنفيذي أن مخاطر أي معاملة تتجاوز حدود التفويض الممنوح له، فإن المعاملة تحتاج حينئذ إلى موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

يعكس إطار الامتثال الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الامتثال السليمة في. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناءً على ذلك فإن من مهام قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين تتمثل في مساعدة الإدارة العليا في ضمان التزام جميع أعمال البنك وموظفيه بالقوانين والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية، وعموماً بالممارسات السليمة ذات الصلة بتلك الأنشطة. ويمكن لرئيس قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين وحوكمة الشركات للمجموعة اللجوء إلى مجلس الإدارة من خلال لجان التحقيق وحوكمة الشركات إذا استدعى الأمر ذلك.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام لمتطلبات القوانين النافذة والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك الذاتية للمنظمة (يطلق عليها القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). يعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم أدارات الأعمال والمراقبة في التزامها للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها داخل المجموعة وذلك يشمل: تحديد مخاطر ومشاكل الالتزام وإجراء اختبارات مستقلة والإبلاغ عن حالة أنشطة الالتزام في البنك.

وتوضح سياسة الالتزام في المجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارات الأعمال والمراقبة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي في جميع أنحاء البنك.

كما تضع سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن لعمومات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بشكل رئيسي من خلال لجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات والترشيح والمكافآت.

وتأكيداً لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بإصدار خطاب إلى جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكل القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين.

وخلال عام ٢٠١٩، فرض مصرف البحرين المركزي غرامة مالية على البنك قدرها ٣,٢٠٠ دينار بحريني (تأخير لمدة ٤ أيام بتكلفة ٨٠٠ دينار بحريني في اليوم) بسبب التأخر في تقديم تقرير الإجراءات المتفق عليها المتعلق بالامتثال لقواعد المكافآت في الموعد النهائي ٣١ مارس ٢٠١٩.

وتم إدراج هذا البيان في التقرير السنوي للبنك استيفاءً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بموجب قسم الإفصاح العام PD-٣٧، ١،٣، وأقسام الإنفاذ EN-١،٣،١ و EN-١،٣،٣.

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كافة مكاتب البنك وفروعه وشركائه التابعة أينما وجدت. هذا وتلتزم فروع ومكاتب البنك الخارجية بقوانين وأنظمة الدول التي تتواجد فيها، ويتم تطبيق أشد الإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذا تفاوتت القوانين المحلية.

تهدف النظم والإجراءات المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكل قانوني، وكذلك الحصول على والاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما أن هذه النظم تحث على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك التي ليس لها مقرات حقيقية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين للمجموعة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة سنوياً كمشروع منفصل منذ العمل بقواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في شهر يوليو من العام ٢٠١٩.

وقد تم إصدار التقرير بتقدير "مرض" بتاريخ ٣٠ سبتمبر. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وتشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم الضوابط العليا (HC) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفعالية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي القسم (القسم HC)

يلتزم بنك الخليج الدولي بتنفيذ متطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن حوكمة الشركات التي ذكرت في القسم HC من الدليل الإرشادي للمصرف، وفيما يلي تفسير للمتطلبات التي لم يتم الالتزام بها خلال عام ٢٠١٩:

- التعارض مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي لبنك الخليج الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة في الأقسام HC-٠,٥,٠,٢، HC-٠,٥,٠,٤، HC-٠,٥,٠,٠.

- لا ينطبق القسم HC-٠,٤,٣٧ المتعلق بالمكافآت المتغيرة على بنك الخليج الدولي بسبب اعتماد برنامج الأسهم الوهمية للمكافآت المؤجلة.

- الأقسام HC-٣,٢,١ يعمل رئيس لجنة التدقيق لدى المساهم الرئيسي للبنك (صندوق الاستثمارات العامة، وهو كيان حكومي سعودي) و بذلك، لا يستوفي معايير "المدير المستقل". حصل بنك الخليج الدولي على إعفاء من مصرف البحرين المركزي حتى فترة انتهاء عضوية مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١.

- لا تنطبق الأقسام HC-١,٥,٠,٤ و HC-١,٦,٠,٠ و HC-١,٦,٠,٧ المتعلقة بتراخيص فروع البنوك الأجنبية المرخص لها.

- لا تنطبق الأقسام HC-١,٥,٠,١٧ و HC-١,٥,٠,١٨ و HC-١,٥,٠,٦٦ و HC-١,٥,٠,٦٧ و HC-١,٥,٠,٦٨ المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية لأعمال التدقيق.

- الوحدة HC-١,٥,٠,٠١ - تعليقات المراجعة المعلقة التي سيتم تناولها في غضون ١٢/٦ أشهر حسب تصنيف المخاطر. صدرت تعليمات للوحدات المختلفة داخل البنك بالالتزام بقاعدة مصرف البحرين المركزي هذه. أيضاً، يتم تعقب التعليقات المتأخرة من قبل لجنة الإدارة على أساس أسبوعي.

وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي (الوثائق التأسيسية) وفي حال وقوع أي تناقض بين الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في البحرين، فإن البنك يلتزم بما جاء في الوثائق التأسيسية الصادرة مملكة بموجب المرسوم الأميري. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم "١-HC" و "٤-HC" و "٠-HC" التي تتناقض مع النظام الأساسي للبنك، بما في ذلك طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس ومنع استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة ومجموع مكافآت أعضاء المجلس.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر

انتخب رئيساً لمجلس الإدارة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩

الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٠١٨
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩

يشغل الأستاذ عبدالله الزامل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لشركة الزامل للاستثمار الصناعي، وقبل ذلك شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة. وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كنائب رئيس أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي. ويشغل الزامل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للموائع، ورئيس مجلس إدارة شركة مطارات الدمام، وهو عضو حالياً في مجالس إدارات العديد من الشركات، بما في ذلك شركة الخليج للمواد العازلة، وشركة الربيع والنصار والزامل للصناعات الخرسانية. وتتضمن عضويته في الهيئات الحكومية مجلس المنطقة الشرقية، والتجمع الصحي بالمنطقة الشرقية، ومنظمات غير ربحية، بما في ذلك مدارس الظهران الأهلية. والأستاذ الزامل حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير بالإدارة المالية وإدارة الأعمال (مع التركيز على الشئون المالية) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٢ عاماً.

يشغل الدكتور عبدالله العبدالقادر عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات، بما في ذلك شركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل)، والشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، ومجموعة الفيصلية. وقبل ذلك، عمل الدكتور العبدالقادر أكاديمياً وأستاذاً لإدارة الأعمال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لأكثر من ٢٠ عاماً. وفي العام ٢٠٠٤م، عُيّن عضواً لمجلس هيئة السوق المالية السعودية لمدة خمس سنوات، وأسهم خلال وجوده بالهيئة في إقرار لائحة حوكمة الشركات. وبعد مغادرته هيئة السوق المالية، ترأس لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في السوق المالية السعودية (تداول). ومنذ عام ١٩٩٨م، ساهم أيضاً في عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات المصرفية وشركات الاتصالات الكبيرة.

وواصل العبدالقادر عمله على تعزيز الحوكمة في دول مجلس التعاون، من خلال عمله رئيساً تنفيذياً مؤسساً لمعهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي منظمة غير ربحية تقدم دورات تدريبية تهدف إلى تعزيز كفاءة مجالس الإدارات. وارتبط اسمه بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين منذ العام ١٩٩٠م. والدكتور العبدالقادر حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ويتمتع العبدالقادر بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٥ عاماً.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٦

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي

يشغل الأستاذ عبدالعزيز عبدالرحمن الحليسي منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

وقبل التحاقه في بنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، كان الحليسي يشغل منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) منذ مايو ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي)، إلى جانب ذلك، كان الأستاذ عبدالعزيز مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء. وقبل التحاقه بساما، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ "جي بي مورجان تشيز بنك" في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وشارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول).

يحمل الأستاذ الحليسي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والتنظيمية حاز على معظمها خلال عمله في السعودية.

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨

يشغل الأستاذ سلطان منصب مدير الاستثمارات السعودية في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في مجلس إدارة شركة المراعي، والشركة السعودية للأسماك، وشركة تحكم للاستثمار، والشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وشركة الطائرات المروحية. بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية لشركة الاتصالات السعودية. وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل الأستاذ سلطان منصب نائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل في قسم طرح الأوراق المالية وتمويل وإدراج الشركات في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات العملاء للمجموعة المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري بالسعودية. ويحمل الأستاذ سلطان درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. يتمتع الأستاذ سلطان بخبرة عملية تمتد لأكثر من ١٦ عاماً.

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨

يشغل الأستاذ بندر بن مقرن منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية، وهو أيضاً عضو في لجنة الترشيحات لشركات المحافظ لصندوق الاستثمارات العامة، وعضو في مجلس إدارة الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية)، ورئيس مجلس إدارة لجنة المكافآت فيها، ونائب رئيس مجلس الشركة العقارية السعودية، وعضو لجنة المكافآت فيها. إضافة إلى ذلك، الأستاذ بندر عضو في مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة لجنة الترشيحات والمكافآت فيها، وهو عضو في شركة جسارة، وعضو في لجنة الترشيحات والمكافآت في تداول، وسنابل للاستثمار ونون والمركز الوطني للتخصيص.

في السابق كان الأستاذ بندر يدير إدارة الموارد البشرية، وخدمات الشركات في شركة الأهلي كابيتال، وعمل رئيساً للموارد البشرية في جدوى للاستثمار، بالإضافة إلى شغل مناصب عديدة في شركة الاتصالات السعودية. يحمل الأستاذ بندر شهادة البكالوريوس في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة ايبسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك ١٨ سنة من الخبرة العملية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الدكتور نجم بن عبدالله الزيد

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨

الدكتور نجم بن عبدالله الزيد هو شريك مؤسس في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل الزيد أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في السوق المالية السعودية (تداول)، ولجنة التدقيق والمخاطر في هيئة تطوير بوابة الدرعية. كما شغل الدكتور الزيد منصب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد الزيد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والقانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، كما تم تعيينه بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية.

يحمل الزيد شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. وتمتد مسيرة نجم بن عبدالله الزيد المهنية لأكثر من ٢٣ عاماً.

الأستاذ راجيف كاكار

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨

الأستاذ راجيف كاكار عضو في مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، والبنك التجاري الدولي (مصر)، وشركة UTI لإدارة الأصول (الهند)، وشبكات ساتين للرعاية الائتمانية (الهند)، كما أنه عضو في مجلس الاستشارة العالمي لكلية بوث للأعمال في جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة.

وبين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨م، كان راجيف مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة شرق ووسط أوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا. وكان راجيف مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة "دنيا للتمويل" الإماراتية، وهي شركة فرعية لشركة فوليرتون فاينانشال القابضة. وقبل ذلك، شغل راجيف على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب إدارية أولى في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

يحمل راجيف درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التقنية، والهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتقنية. وتمتد خبرة راجيف المهنية لأكثر من ٣٣ عاماً.

الأستاذ فرانك شواب

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨

الأستاذ فرانك شواب مستشار استراتيجي، وهو مؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو لجنة المخاطر الاستشارية في شركة PayU في أمستردام، وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الأفكار الجديدة، والإبداع، والابتكار، والتقنية، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل الأستاذ شواب منصب الرئيس التنفيذي لشركة GIZS GmbH & Co KG وشركة Fidor TecS AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، ومستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والمعمارية، وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وعملاء الشركات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى عمله رئيساً لقسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، إلى جانب عمله محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال.

يحمل فرانك درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويملك فرانك شواب خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢١ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
عضو اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة ورئيس لجنة الإدارة

الأستاذ مشاري بن فيصل العتيبي

الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة،
عضو لجنة الإدارة ولجنة الموارد البشرية ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية
ولجنة استمرارية الأعمال ولجنة إدارة تقنية المعلومات ولجنة إدارة أمن
المعلومات

يملك الأستاذ مشاري العتيبي خبرة تصل إلى أكثر من ٢٨ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. انضم مشاري إلى بنك الخليج الدولي في منصب نائب الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة والمدير الإقليمي لبنك الخليج الدولي بالسعودية في أغسطس ٢٠١٦م، وتمت ترقيته لمنصبه الحالي كرئيس تنفيذي لعمليات المجموعة بالإضافة إلى عمله كمدير إقليمي لبنك الخليج الدولي بالسعودية في شهر فبراير ٢٠١٨م، وهو مسؤول عن عمليات المجموعة، والتحسين والجودة التشغيلية، ووظائف دعم الأعمال مثل تقنية المعلومات، وإدارة المشتريات، والشؤون الإدارية، وإدارة العلاقات العامة. شغل مشاري قبل ذلك منصب المدير العام للعمليات بالبنك السعودي البريطاني في المملكة العربية السعودية، وبه تقلد خلال ٢٥ عاماً العديد من المناصب بمسؤوليات تنفيذية في مختلف الأقسام الرئيسية في البنك من بينها رئيس الموارد البشرية وإدارة العلاقات، والرئيس الإقليمي لمصرفية للأفراد وإدارة الثروات، وتنفيذي أول في شؤون خدمات الشبكة والمعالجة، ونائب رئيس مركز بطاقات الائتمان. شارك مشاري العتيبي في برنامج القيادة والأداء العالي بكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا. كما شارك في برنامج التمويل للتفنيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة - لندن.

يتمتع الأستاذ الحليسي بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والتنظيمية حاز معظمها خلال عمله في السعودية. وقبل التحاقه في بنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، كان الحليسي يشغل منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) منذ مايو ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافة إلى قوانين شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي)، إلى جانب ذلك، كان الأستاذ عبدالعزيز مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء. وقبل التحاقه بساما، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ "جي بي مورجان تشيز بنك" في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة ما بين سبتمبر ٢٠١٠ إلى مايو ٢٠١٣. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسية للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وشارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). يحمل الأستاذ الحليسي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

الأستاذ ستيفن وليامز

رئيس إدارة الشؤون المالية للمجموعة،
عضو لجنة الإدارة، ورئيس لجنة الأصول والخصوم، وعضو لجنة إدارة المخاطر
للمجموعة، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة أمن المعلومات،
ولجنة المشاريع التطويرية

يملك الأستاذ ستيفن وليامز خبرة دولية تصل إلى ٣٩ عاماً في مجال الأعمال المصرفية والمحاسبة والتدقيق. انضم إلى بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٧م وتم تعيينه مديراً للرقابة المالية عام ٢٠٠٠م، ورئيساً للشؤون المالية للمجموعة في أبريل ٢٠٠٨م. وتشمل مسؤولياته الحالية إعداد التقارير المالية والرقابية والإدارية للمجموعة، إضافة إلى وضع الخطط المالية وصياغة الميزانية العامة وإدارة وتخطيط رأس المال والرقابة الداخلية والحسابات الدائنة. وقبل التحاقه بالبنك، عمل ستيفن في شركة التدقيق المحاسبي "كي بي إم جي" في لندن والشرق الأوسط. ستيفن وليامز محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، وهو ممثل البحرين في الجمعية. يحمل ستيفن شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارديف في المملكة المتحدة، وهو عضو في فريق العمل الخاص بالملاءة المالية في معهد التمويل الدولي بواشنطن.

الأستاذ أسامة بن محمد شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة - جي آي بي كابيتال،
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الاستثمار

يملك الأستاذ أسامة محمد شاكر خبرة تصل إلى ٢١ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. التحق بالعمل مع بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في يونيو ٢٠١٦م، وعمل قبل ذلك مديراً عاماً للرقابة المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي، حيث كان مسؤولاً عن الإشراف والرقابة على كل البنوك التجارية في المملكة، وكان أيضاً مستشاراً أول لنائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. قبل ذلك، اكتسب أسامة خبرة ١٦ عاماً في مجال الاستثمارات المصرفية وإدارة الاستثمارات بالعمل مع البنك السعودي البريطاني وبنك "اتش اس بي سي" بالمملكة العربية السعودية، حيث شغل مناصب على المستوى التنفيذي من بينها المدير التنفيذي - رئيس الأسواق المالية، والمدير التنفيذي - رئيس الاستثمارات. كما كان عضواً في هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة بالرياض في المملكة العربية السعودية، حيث عمل في مجال تدريس الإحصاء وتقديم الاستشارات الإحصائية. يحمل أسامة شهادة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

الأستاذة كاثرين غاريت كوكس

المدير العام والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود،
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الاستثمار

تمتلك الأستاذة كاثرين غاريت كوكس خبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. انضمت كاثرين إلى بنك الخليج الدولي في المملكة المتحدة في منصبها الحالي في أكتوبر ٢٠١٧م، وشغلت قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لشركة أليانس ترست ش.م.ع. كما شغلت منصب رئيس إدارة الاستثمار والمدير التنفيذي لشركة "مولي فند منجمنت" التي أصبحت تعرف الآن باسم "أفيفا انفستورز"، ومنصب رئيس إدارة الاستثمار في شركة "أبردين أسيت منجمنت ش.م.ع.". وكاثرين عضو في المجلس الرقابي لبنك "دويتشه إ بي جي"، وعضو سابق في مجموعة إدارة الأعمال الاستشارية التابعة لرئيس الوزراء في المملكة المتحدة ومجلس إدارة الأعمال الاسكتلندي. حازت كاثرين في عام ٢٠١٤م على وسام القائد الرفيع للمبراطورية البريطانية تقديراً لدورها في قطاع إدارة الأصول وخدماتها الخيرية من خلال مؤسسة بيرينغ الخيرية. وكاثرين رئيسة صندوق الهواء النقي ورئيسة المجلس العالمي لمشروع الكشف عن الكربون. وكاثرين زميل في كلية ثندربيرد للإدارة العالمية، وعضو الجمعية البريطانية لمحترفي الاستثمار في معهد المحللين الماليين المعتمدين. تحمل كاثرين شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام في المملكة المتحدة، وشاركت في برنامج "القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين" في كلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ خالد عباس

رئيس مجموعة مصرفية الشركات،

عضو لجنة الإدارة، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة الائتمان، ولجنة الاستثمار،
واللجنة الرقمية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات

يتمتع الأستاذ خالد عباس بخبرة مصرفية إقليمية تزيد عن ٢٢ عاماً، بما في ذلك قيادة في إدارة وتنمية أقسام مصرفية الشركات إقليمياً. يشغل الأستاذ خالد عباس منصب رئيس مجموعة مصرفية الشركات في بنك الخليج الدولي، وقد انضم إلى البنك عام ٢٠١٨م في منصب المدير الإقليمي لفرع بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشمل مسؤولياته الحالية إدارة علاقات البنك مع الشركات والمؤسسات المالية الضخمة. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل الأستاذ خالد في مصرف أبوظبي الإسلامي لمدة ثمان سنوات؛ حيث كان نائباً للرئيس التنفيذي ومديراً إقليمياً للخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات، وكان قد شغل قبل ذلك العديد من المناصب العليا في مجموعة سامبا المالية، والبنك السعودي الفرنسي. الأستاذ خالد عباس حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما حصل على شهادات في التعليم التنفيذي من كلية داردن للأعمال في جامعة فرجينيا الأمريكية وكلية إنسياد لإدارة الأعمال، فرنسا.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

الأستاذة سارة عبدالهادي

رئيس إدارة الاستثمار والخزينة للمجموعة،
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية،
ولجنة أمن المعلومات

تتمتع الأستاذة سارة عبد الهادي بخبرة تزيد على ١٥ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. بدأت سارة مسيرتها المهنية في البنك السعودي البريطاني، حيث شغلت العديد من المناصب العليا في البنك من بينها نائب مدير الخزينة، ورئيس إدارة الميزانية العمومية والاستثمار، وكبير وسطاء استثمارات الخزينة، ومدير التخطيط الاستراتيجي. تحمل سارة درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية كاس لإدارة الأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود في الرياض.

الأستاذ آرون هاري

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة،
عضو لجنة الإدارة، ورئيس لجنة إدارة المخاطر للمجموعة، ولجنة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة أمن المعلومات، وعضو لجنة الائتمان، ولجنة الاستثمار، ومجلس إدارة التغيير، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة المشاريع التطويرية

يملك الأستاذ آرون هاري خبرة تصل إلى ٢٨ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتاريخاً طويلاً وناجحاً من العمل لدى مجموعة "إتش إس بي سي" في الإمارات والسعودية. شغل آرون منصبه الحالي في بنك الخليج الدولي في يونيو ٢٠١٨م. وكان قد شغل مؤخراً منصب رئيس الخدمات المصرفية العالمية في البنك السعودي البريطاني (ساب) في المملكة العربية السعودية، حيث أشرف على الفرق متعددة الوظائف المسؤولة عن تغطية علاقات العملاء من الشركات الكبرى والمؤسسات. وكان له دور أساسي في إطلاق الأعمال المصرفية العالمية كقسم تجاري مستقل وتطويره ليساهم بشكل كبير في تحقيق الإيرادات في "ساب". وقبل ذلك، شغل آرون منصب الرئيس الإقليمي لمصرفية الشركات في ساب في المنطقة الوسطى في المملكة العربية السعودية. وقبل انتقاله للعمل في ساب، عمل آرون رئيساً للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مجموعة "إتش إس بي سي" أبوظبي. يحمل آرون شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة جنوب نيو هامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ خالد محمود

رئيس التدقيق للمجموعة،
أمين سر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يملك الأستاذ خالد خبرة أكثر من ٣٤ عاماً في الخدمات المصرفية والامتثال التنظيمي والتدقيق. ولاحقاً لانضمامه إلى قسم التدقيق الداخلي في بنك الخليج الدولي في عام ١٩٨٧م، تم تعيينه رئيساً لمكتب التدقيق المالي في العام ٢٠٠٤م، ورئيساً للتدقيق المالي للمجموعة بالإبلاغ في ٢٠١٠م. ثم شغل منصب رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة في ٢٠١٢م، قبل أن يستلم منصبه الحالي في مايو ٢٠١٦م. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل في شركة التدقيق المحاسبي "كي بي إم جي" في البحرين. يحمل خالد دبلوماً مشاركاً في المحاسبة من جامعة البحرين، وشارك في برنامج "الإدارة التنفيذية في الخليج" بكلية داردن الأعمال، في جامعة فيرجينيا، بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ ياسر بن عبدالرحمن الأنصاري

رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة،
أمين سر مجلس الإدارة، عضو لجنة الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية،
ولجنة أمن المعلومات

يملك الأستاذ ياسر الأنصاري خبرة تصل إلى ٢١ عاماً في العمل في مجال مراقبة الالتزام والحوكمة في المملكة العربية السعودية، على المستوى الحكومي، وفي البنوك الدولية والمحلية. انضم إلى العمل في بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في مايو ٢٠١٦م، وعمل قبل ذلك مستشاراً لشؤون مراقبة الالتزام والحوكمة بوزارة الخدمة المدنية. وشغل ياسر قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لمراقبة الالتزام في بنك الراجحي، ورئيس إدارة مكافحة غسل الأموال في فرع بنك "جي بي مورجان تشيز" بالرياض، ومدير لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بفرع بنك "بي ان بي باربوا" بالرياض، ومدير لمراقبة الالتزام في البنك السعودي الهولندي. وفي مرحلة مبكرة من حياته المهنية عمل ياسر مع مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض في العديد من المناصب في مجالات رقابة الائتمان وإدارة المخاطر. يحمل ياسر شهادة البكالوريوس في إدارة الالتزام من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. وهو مسؤول التزام معتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي، كما يحمل شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال، ويحمل شهادتي الدبلوم العالي في مكافحة غسل الأموال والالتزام الدولي من الرابطة الدولية للالتزام.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

الأستاذة هيلين جانيت لويد

رئيس إدارة الموارد البشرية للمجموعة،
عضو لجنة الإدارة، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة أمن المعلومات

تمتلك الأستاذة هيلين جانيت لويد خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣١ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. التحقت بالعمل في بنك الخليج الدولي في منصبها الحالي في أبريل ٢٠١٧م. وقبل ذلك، عملت هيلين في وظيفة مدير الموارد البشرية في مجموعة "آر إس آيه" في المملكة المتحدة ودولياً. وقبلها، شغلت هيلين منصب مساعد المدير العام للفعالية التنظيمية في البنك التجاري القطري، وأمضت ست سنوات في مجموعة لويد المصرفية حيث عملت فيه أخيراً بمنصب رئيس إدارة الموارد البشرية - الخدمات المصرفية التجارية. كما عملت مع "جروبو سانتاندير" في المملكة المتحدة، وشغلت فيها مناصب عليا عديدة في الموارد البشرية. وفي بداية حياتها المهنية، عملت مع ستاندر بنك في جنوب أفريقيا حيث تولت العديد من المسؤوليات المتعلقة بالموارد البشرية. هيلين جانيت حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب أفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب أفريقيا.

الأستاذ أندرياس سكوبال

مدير الخدمات الرقمية في المجموعة،
عضو لجنة الإدارة، واللجنة الرقمية

يملك الأستاذ أندرياس خبرة تزيد على ١٨ عاماً، وهو المسؤول عن عروض القيمة والممارسات وعمليات التنظيم المتعلقة بالمجال الرقمي في البنك، بالإضافة إلى برنامج الابتكار في جميع أنحاء المجموعة، والهادفة جميعها إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية. وهو مسؤول عن إحداث تحول في المشهد الرقمي في البنك بما في ذلك تنمية الأعمال في القنوات الرقمية المتعددة. وتشمل مسؤولياته الوظيفية المحددة في المجموعة: الابتكار والشراكات، والتصميم، وتعزيز تجربة العملاء، والتمكين الرقمي والتسويق. وقبل انضمامه للعمل في بنك الخليج الدولي، عمل أندرياس لدى إرنست ويونغ كشريك مساهم يدير الخدمات المالية الرقمية للسوق في جميع خطوط خدمات الشركة، وكان مقر عمله في دبي. وعمل أندرياس قبل ذلك لدى برايس ووترهاوس كوبرز لمدة ١٢ عاماً، حيث كان مسؤولاً عن بيانات الأرباح والخسائر للممارسات الرقمية وممارسات العملاء في أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا وكان مقر عمله في سنغافورة. وكان قبل ذلك من كبار مدراء برايس ووترهاوس كوبرز في مجال الاستشارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومقر عمله في ملبورن. يحمل أندرياس شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة موناخ في ملبورن.

الأستاذة ريما بهاتيا

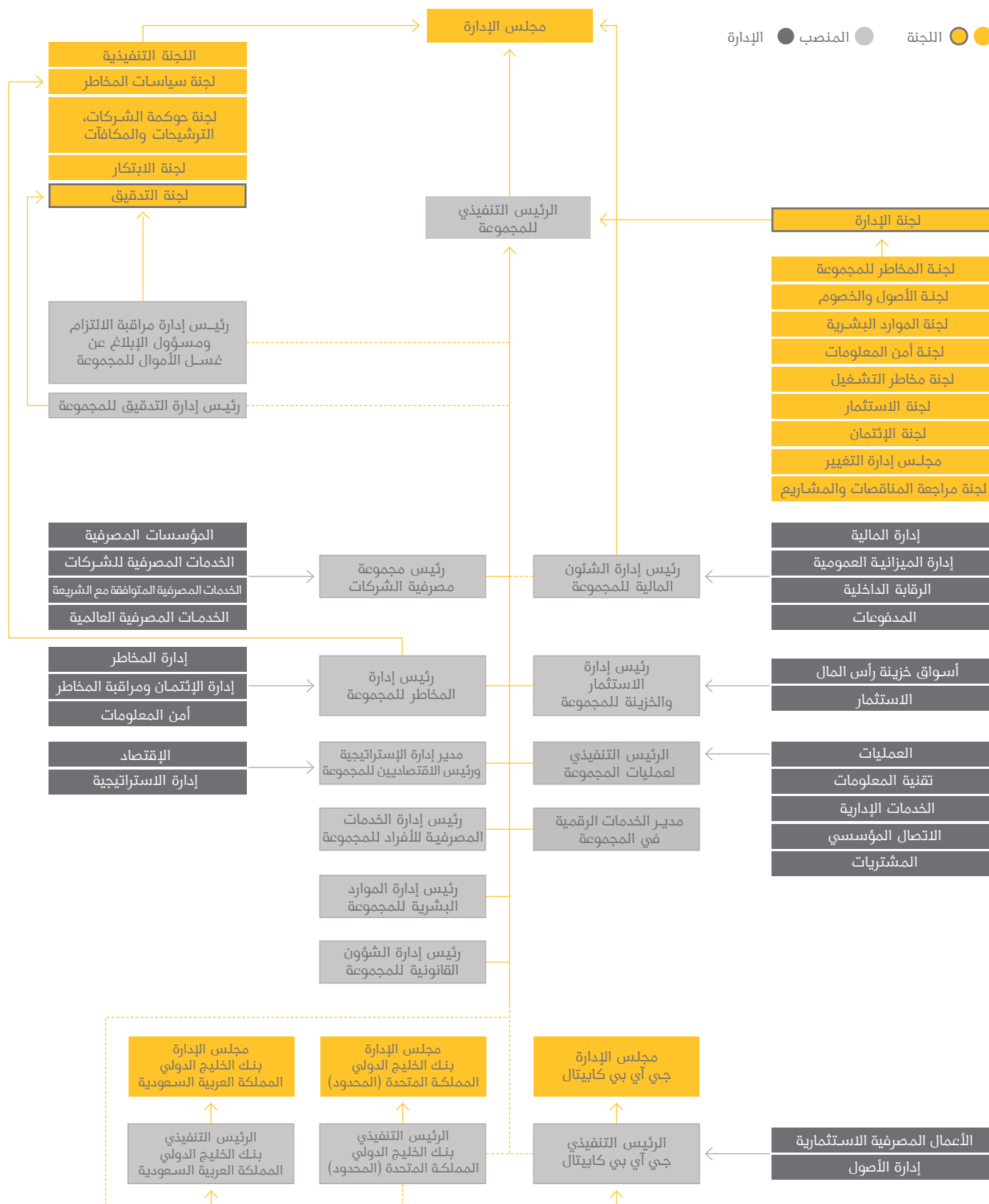
رئيس الاقتصاديين للمجموعة ومدير إدارة الإستراتيجية،
عضو لجنة الإدارة، ولجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة الأصول والخصوم،
واللجنة التوجيهية الانتقالية لمعدل الإقراض بين البنوك، واللجنة التوجيهية لتنفيذ وتحويل الاستراتيجية، ولجنة تقييم المشاريع، ولجنة مصرفية الأفراد

تمتلك الأستاذة ريما بهاتيا خبرة تصل إلى ٢٨ عاماً في التحليل الاستراتيجي للتطورات الاقتصادية والمالية، مع تخصص في التحولات طور النشوء في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. انضمت ريما إلى بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٨م كمندوبة جامعية.

ويشمل دورها المزيج القيادي الفكرية والتوجيه الاستراتيجي في مجالات التنمية الاقتصادية وتقييم المخاطر، بالإضافة إلى قيادة توجهات البنك الإستراتيجية وخطط التحول طويلة المدى. تقوم ريما بإجراء البحوث ونشر الرؤى بانتظام بوصفها رائدة للفكر الاقتصادي وتساهم في العديد من المنشورات وكتب الأعمال الرئيسية في منطقة دول مجلس التعاون. كما تقدم عروض تقديمية للجهات التنظيمية والعملاء والنظر، وهي ضيف دائم في المنتديات الإقليمية والدولية.

تحمل ريما درجة الماجستير في العلوم المالية والاقتصاد وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين في مملكة البحرين، وحضرت برنامجاً تنفيذياً في جامعة هارفارد في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات



دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس

مبنى الدولي

٣ شارع القصر

ص. ب. ١٠١٧

المنامة، مملكة البحرين

هاتف:

عام: ٠٣٤٠٠ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

تبادل العملات وأسواق المال:

٠٣٠ ٠٣٠٠ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

مبيعات الخزينة: ٠١١٥١١ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

الاستثمارات: ٠٢٢٢٢٠ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

الأعمال المصرفية الاستثمارية:

٠٢٢٢٦٧ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

إدارة علاقات العملاء: ٠٢٢٢٥٤٨ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

المؤسسات المالية: ٠٢٢٢٥٨٤ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

فاكس:

تبادل العملات وأسواق المال:

٠٣٠ ٠٢٢٢٥٣ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

مبيعات الخزينة: ٠٢٢٢٤٢٢ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

الأعمال المصرفية الاستثمارية:

٠٥٢٢٧٩ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

المؤسسات المالية الدولية: ٠٢٢٢٥٨٤ ١٧ ٠٣٧٣ (+٩٧٣)

سويقت: GULFBHBM

سويقت (مصرفية الأفراد):

GULFBHBMRET

خط رويترز المباشر

وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)

المحدود

One Knightsbridge

London SW1X 7XS

United Kingdom

هاتف: ٠٣٤٥٦ ٣٢٥٩ ٢٠ ٧٢٥٩ (+٤٤)

فاكس: ٠٣٤٥٦ ٢٠ ٧٢٥٩ (+٤٤)

سويقت: SINTGB2L

جي آي بي كابيتال

شركة شخص واحد

الطابق الرابع للمباني المنخفضة

واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية

طريق الدائري الشرقي

ص. ب. ٨٩٥٨٩

الرياض ١١٦٩٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٨٣٤٨٤٠ ١١ ٩٦٦ (+٩٦٦)

بنك الخليج الدولي - السعودية

الظهران

برج الكفاح

طريق الملك فهد

ص. ب. ٣٩٢٦٨، الظهران ٣١٩٤٢

هاتف: ٨٦٦٤٠٠ ١٣ ٩٦٦ (+٩٦٦)

فاكس: ٨١٠٠٦٠٧ / ١٣ ٩٦٦ (+٩٦٦)

الخبر

مبنى مركز العمليات

طريق مجلس التعاون

ص. ب. ٩٣، الخبر ١١٦٧٣

هاتف: ٨٦٦٤٠٠ ١٣ ٩٦٦ (+٩٦٦)

فاكس: ٨١٠٠٦٠٧ / ١٣ ٩٦٦ (+٩٦٦)

فاكس: ٨١٠٠٦٠٧ / ١٣ ٩٦٦ (+٩٦٦)

جدة

مبنى المكاتب الخاصة

طريق الأمير سلطان

ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١

هاتف: ٥١١٧٠٠ ١٢ ٩٦٦ (+٩٦٦)

فاكس: ٥١١٧٠٩ ١٢ ٩٦٦ (+٩٦٦)

سويقت: GULFSARI

الرياض

غرناطة للمباني السكنية والمكتبية

طريق الدائري الشرقي

ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣

هاتف: ٨٣٤٨٠٠ ١١ ٩٦٦ (+٩٦٦)

فاكس: ٨٣٤٨١٠٠ ١١ ٩٦٦ (+٩٦٦)

سويقت: GULFSARI

الفروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي

برج الفلاح، شارع الكورنيش

ص. ب. ٢٧٠٥١

أبو ظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٠٨٠ ٢ ٦٣١ ٩٧١ (+٩٧١)

فاكس: ٢ ٦٣١ ٩٧١ (+٩٧١)

سويقت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك

330 Madison Avenue

New York, NY 10017

United States of America

هاتف: ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١ (+١)

فاكس: ٢٣٠٩ ٩٢٢ ٢١٢ ١ (+١)

سويقت: GULFUS33

المملكة المتحدة

لندن

One Knightsbridge

London SW1X 7XS

United Kingdom

هاتف

عام: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤ (+٤٤)

الخزينة: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤ (+٤٤)

فاكس

عام: ٤٥٨ ٧٣٩٣ ٢٠ ٤٤ (+٤٤)

الخزينة: ٦٠٦٠ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤ (+٤٤)

سويقت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي

بوليفارد بلنزا - برج ٢

وحدة رقم ٨٠٢، الطابق الثامن

شارع الشيخ محمد بن راشد

ص. ب. ٩٤٤٥

دبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١ (+٩٧١)

فاكس: ٩٣٩٧ ٣٥٥ ٤ ٩٧١ (+٩٧١)

gulfintlbank

GulfIntlBank

gulfintlbank

GulfIntlBank

